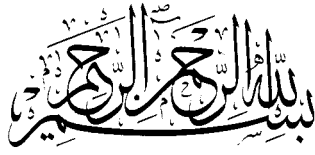


نظم كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد

للمحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي
(٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)

اعتنى به
أبو الفضل عبد القادر بن عابدي الإدريسي

دار ابن حزم



حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

ISBN 9953-81-306-X

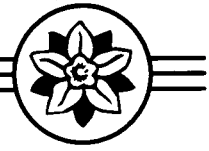
الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للنشروالتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb



بالبدء بسم الله في التّقديم والوصف بالرحمن والرحيم^(١)



إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرورِ
أنفُسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلِّل فلن
تجد له ولياً مُرشدًا، وأشهد ألاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد
أن محمّداً عبده ورسوله.

وبعد:

فإنَّ علم مُصطلح الحديثِ علمٌ جليلُ الشأن، عظيمُ النفع، به
يميّزُ بين مقبولِ الحديث ومردوده، وجيّد المنقولِ ومرذوله، وعلم هذا
شأنه حريٌّ أن تصرف فيه الأوقات، وتغتني فيه اللحظات، لمرضاة رب
الأرض والسموات.

وقد اعتنى به العلماء في القديم والحديث، فصنفوا فيه أسفاراً،
نظماً ونثراً، فمن مطوّلٍ ومختصرٍ ومقتصر.

ومن أولئك الأئمة الإمام ابن دقيق العيد - من القلة الذين جمعوا
بين فقه الإسناد وفقه الحديث، فجمع الله له من العلم خالصه وأفضله -

(١) من مقدمة نظم العلامة محمد سالم ولد عدود حفظه الله لمختصر خليل.

صنّف الاقتراح في بيان الاصطلاح^(١) أودعه علماً جماً، ونَبّه فيه على نكت قلّما تجدها عند غيره^(٢).

وهذا مما حدا علمين من أعلام الحديث إلى الاهتمام بالكتاب.

الأول: العلامة الذهبي إذ اختصره^(٣) في كتابه الموقظة، وأضاف إليه إضافات حسنة.

والثاني: الإمام العراقي في هذا النظم الذي أقدمه بين يدي القارئ الكريم.

* وقد تميزت هذه المنظومة بميزات جمّة، منها:

١ - أنها من نظم إمام من أئمة هذا الشأن، لكتاب يُعدُّ من أفضل ما كتب في علم أصول الحديث، بل هو عند بعضهم أفضل ما كتب في هذا الفنّ بعد كتاب الحاكم والخطيب البغدادي.

(١) وتتمّة اسم كتابه: وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، ولا يخفى أن نظم العراقي كان للقسم الأول منه.

وقد طبع طبعة تجارية بدار الكتب العلمية، وبتحقيق: عبدالرحمن الدوري، ط. الإرشاد ببغداد - خلّصها الله من الفتن -، وبتحقيق عامر صبري عن دار البشائر الإسلامية.

(٢) المشهور أنه اختصر فيه ابن الصلاح، ولكن الذي يلوح - والعلم عند الله - من ترتيبه ومباحثه أنه كتاب مستقل في الفن، كما ذهب إليه بعض أفاضل زماننا، ولكن جرت العادة أن يعد كل ما ألف بعد ابن الصلاح من جملة مختصراته، حتى عد بعضهم نخبة الفكر لابن حجر من ذلك القبيل.

(٣) اقتصر فيه على بعض المباحث، وزاده عبارات تصلح أن تكتب بماء الذهب، انظر: تقدمة أبي غدة للموقظة (ص ٧)، على أن الكتاب بحاجة لنشرة أخرى تميز فيها زيادات الذهبي...

٢ - أنه يعدُّ أفضل الأنظام المتوسطة في هذا الشأن^(١)، وإني لأرجو أن يحتل فيها الصدارة.

٣ - قدرة العراقي على نظم المسائل بأدق عبارة وأسهلها.

مع أن نظمه من جهة الجودة متوسط عند أهل المعرفة، يعلو فيه أحياناً، كقوله في المنظومة:

وجعلوا السَّماعَ بالخمسِ حصلَ وقبله الحضور إذ فيها عقل
محمودُ المَجَّة، وهو ذو نظر والفهم والتمييز فهو المعتبر

ولكن كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ
اٰخْتِلَافًا كَثِيْرًا﴾ قال بعض المفسرين: اختلافاً في بلاغته يعلو حيناً،
وينزل آخر كما هو شأن كلام البشر^(٢).

بين الاقتراح ونظمه:

قسم ابن دقيق العيد كتابه إلى تسع أبواب:

الباب الأول: في ألفاظ متداولة تتعلق بهذه الصناعة.

ويقابله في النظم من المبحث الأول إلى المبحث العشرين عدا
العزیز والمشهور.

(١) كمنظومة ابن الجزري الموسومة بالهداية في علم الرواية في (٣٧٣) بيتاً، وقصب السكر للصنعاني نظم نخبة الفكر، ونظم الشُّمُني لها - وهو أفضل أنظام النخبة ..

(٢) قال القرطبي (٢٩٠/٥): «وقيل: إنه ليس من متكلم يتكلم كلاماً كثيراً إلا وجد في كلامه اختلاف كثير إما في الوصف واللفظ وإما في جودة المعنى»، وقال في زاد المسير (١٤٥/٢): «والثالث أنه اختلاف تفاوت من جهة بليغ من الكلام ومرذول، إذ لا بد للكلام إذا طال من مرذول، وليس في القرآن إلا بليغ، ذكره الماوردي في جماعة».

الباب الثاني: كيفية السماع والتحمل.
ويقابلة من النظم نفس العنوان والمقابلة وإصلاح الخطأ التخريج
للسقط.

الباب الثالث: آداب المحدث وآداب الطالب.

الباب الرابع: آداب كتابة الحديث.

الباب الخامس: معرفة العالي والنازل.

الباب السادس: في معرفة بقايا من الاصطلاح سوى ما تقدم في
الباب الأول.

يقابله في النظم: المديج، المؤتلف والمختلف سوى الأسماء
المؤتلفة المختلفة، المتفق والمفترق، الألقاب، الموافقات، والأبدال،
وكذا العزيز والمشهور المقرون في النظم بالغريب.

الباب السابع: في معرفة الثقات من الرواة.

الباب الثامن: في معرفة الضعفاء.

الباب التاسع: في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة،
وهذا المبحث قرنه الناظم بمبحث المؤتلف والمختلف.

ملاحظة:

عنون العراقي - رحمه الله - لمباحث رسمها ابن دقيق العيد بقوله
«مسألة».

اهتمام العلماء بالنظم:

١ - شرح ولي الدين العراقي: ذكره السيوطي في ذيل طبقات
الحفاظ (٣٧٦/١)، وقال ابن فهد في لحظ الألفاظ (٢٨٨/١): وشرح
قطعا متفرقة من نظم الاقتراح لوالده.

٢ - الإيضاح في شرح نظم الاقتراح للسخاوي: ذكره في الضوء اللامع (١٦/٨)، فهرس الفهارس (٩٩٠/٢)، وإرشاد الغاوي (١/٧٩)، أشار إليه في فتح المغيـث (١١٠/١)، وقال عنه: إنه في مجلد لطيف.

قال الأستاذ بدر العماش في كتابه الماتع «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث» (٢١٠/١): ذكر الدكتور الشقاري أن منه نسخة في دار الكتب المصرية. السخاوي مؤرخاً (٧٨)، وقد بحث عنه فلم أجده.

وصف النسخة المعتمد عليها في التحقيق:

للكتاب نسخة فريدة - في حدود اطلاعي - بمكتبة السليمانية بإسطنبول قسم لاللي: ٣٩٢ (١ - ٩) كتب في أولها:

«نظم كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين عبدالرحيم ابن العراقي، تغمده الله برحمته، أمين».

وعليها تملكات كثيرة، منها تملك للسلطان سليمان خان، وآخر لعبدالحميد بن أحمد الحلبي الفيومي...

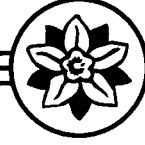
وكتب عليها أيضاً:

«قال ابن الناظم ولي الدين أحمد في ترجمة والده الشيخ زين الدين عبدالرحيم العراقي لما عدد مصنفاته قال: ونظم الاقتراح للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في أربعمئة وسبعة وعشرين بيتاً وكنت شرحت منه مواضع متفرقة عندما حضرت بحثه عليه. قلت: وقد تتبعت أنا هذه القطع المفارقة من شرحه، وكتبت منها ما تيسر لي من خطه وأرجو الله من فضله تمام شرحه سالكاً طريقته إن شاء الله». وهي نسخة جيدة مشكولة في بعض المواضع ومقابلة، لكن وقع خلط في صفحاتها.

منهجي في التحقيق:

- ١ - نسخة المخطوطة مراعيًا لقواعد الإملاء الحديث، مع تشكيلها.
- ٢ - صوبت التحريف والتصحييف الواقع من الناسخ مستنداً في غالب ذلك إلى رسم الكلمة أو الوزن، مع مراجعة الأصل.
- ٣ - علّقت على المواضع المشككة حسب ظني.
- ٤ - نبّهت على المسائل التي في الاقتراح ولم ينظمها العراقي، وهي مسائل قليلة جداً.
- ٥ - وضعت زيادات العراقي على الاقتراح بين معكوفتين.
- ٦ - نبّهت على شيء من التقديم والتأخير الواقع في النظم، مقارنةً بالأصل من غير استيعاب لذلك.





ترجمة الناظم^(١)



الإمام الأوحد الحجة، حافظ الوقت ومحيي السنة النبوية، من فاق بالحفظ والإتقان في زمانه، وشهد له بالتفرد في فنه أئمة عصره، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن الكردي العراقي^(٢) الرازياني^(٣)

(١) قال السخاوي: هو مترجم في عدة معاجم، وفي القراء، والحفاظ، والفقهاء، والرواة، والمصريين.

وأفرد ابنه ترجمته وأسمائها «تحفة الوارد بترجمة الوالد» (لحظ الألاحظ: ٢٨٧). وانظر لترجمته المصادر التالية:

- ١ - ذيل طبقات الحفاظ: تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي.
- ٢ - الضوء اللامع للسخاوي (١٧١/٤ - ١٧٨)، ط. مكتبة المقدسي.
- ٣ - غاية النهاية (٣٨٢/١).
- ٤ - الذيل التام على تاريخ الإسلام للسخاوي (٤٣١/١) ت: حسن مروة. ط. دار العروبة.
- ٥ - الشذرات لابن العماد الحنبلي (٥٥/٧ - ٥٧)، ط. دار المسيرة.
- ٦ - إنباء الغمر بأنباء العمر (١٧٠/٥ - ١٧٧)، ط. الدار السلفية.
- ٧ - ذيل التقييد للفاسي (١٠٦/٢ - ١٠٨)، ط. دار الكتب العلمية.
- ٨ - طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٧٠ - ٥٧١)، ط. مكتبة الثقافة الدينية.
- ٩ - المجمع المؤسس (١٧٦/٢ - ١٨٨).
- ١٠ - لحظ الألاحظ للتقي ابن فهد (ص ٢٢٠).
- ١١ - غاية النهاية في طبقات القراء (٣٨٢/١).
- ١٢ - طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٣٣/٤) وغيرها.

(٢) انتساباً لعراق العرب، وهو القطر الأعم، وإلا فهو كردي الأصل. (الضوء اللامع).

(٣) رازيان: من أعمال إربل.

ثم المصري الشافعي، زين الدين أبو الفضل.

● ولد في ٢١ جمادى الأولى من سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وتوفي والده وهو في الثالثة من عمره.

● حفظ القرآن في الثامنة من عمره، وحفظ التنبيه وأكثر الحاوي^(١)، وحفظ الإلمام، وكان ربما حفظ منه في اليوم أربعمائة سطر، واشتغل بالعلوم، وكان أول اشتغاله في القراءات والعربية، وانهمك في القراءات حتى نهاه عن ذلك قاضي القضاة عز الدين بن جماعة فقال له: «إنه علم كثير التعب قليل الجدوى، وأنت متوقد الذهن، فينبغي صرف الهممة إلى غيره» وأشار عليه بالاشتغال في^(٢) علم الحديث، فأقبل عليه حينئذ وطلبه بنفسه، وذلك في سنة اثنين وأربعين... فرحل إلى الشام سنة أربع وخمسين، وجاور بمكة سنة خمس وخمسين، وله رحلات آخر للسمع أو لإسماع أولاده.

● أخذ علم الحديث عن الشيخ علاء الدين ابن التركماني، وبه تخرج وانتفع، وسمع من ابن شاهد الجيش صحيح البخاري، ومن ابن عبد الهادي صحيح مسلم، وعلى أبي الفتح الميدومي جملة، وهو أعلى من أخذ عنه، وليس عنده من أصحاب النجيب غيره^(٣).

وأخذ بمكة عن الصلاح العلائي، وبالشام عن التقي السبكي،

(١) وكان رام حفظ جميعه في شهر فمل بعد اثني عشر يوماً.

(٢) المعروف تعدية اشتغل (على قلة استعماله بالبناء للمعلوم) بالباء فليُنظر، فإنه هكذا وقع عند ابن فهد في ذيل طبقات الحفاظ.

(٣) استدل الحفاظ ابن حجر بهذا على تراخيه عن الطلب، لأنه لو استمر من سنة اثنين وأربعين لأدرك جمعاً من أصحاب النجيب.

وسمع من ابن الخباز^(١)، وبحماسة من عبدالرحيم ابن البارزي، وبحمص من عمر بن النقي.

قال التقي الفاسي: «ومسموعاته وشيوخه في غاية الكثرة».

● ثناء العلماء عليه:

قال السخاوي: «عظمه شيوخه فضلاً عما دونهم، وهو كلمة إجماع»، فشهد له بالحفظ والإتقان والمعرفة ابن السبكي والعلائي والعز بن جماعة، وكان يراجعهم فيما يهمهم ويشكل عليه، وابن كثير.

وبالأصول جمال الدين الأسنوي، وكان يستحسن كلامه في ذلك ويصغي إلى مباحثه فيه، ويقول: «إن ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ» وكان يثني على فهمه ويمدحه في ذلك، وأثنى عليه في طبقاته، ووصفه في كتابه المهمات بحافظ العصر.

قال العز بن جماعة: «كل من يدعي الحديث في الديار المصرية سواء فهو مدع».

قال ابن حجر: «ولم نر في هذا الفن أتقن منه».

واعتبره السيوطي مجدد المائة الثامنة على تردد بينه وبين البلقيني، فقال في تحفة المهتدين بأسماء المجددين:

والثامن الحبر هو البلقيني أو حافظ الأنام زين الدين

● أخلاقه:

كان رحمه الله تعالى صالحاً خيراً ديناً ورعاً، عفيفاً صيناً

(١) سمع منه صحيح مسلم في ست مجالس، والمسند في ثلاثين مجلساً.

متواضعاً، حسن النادرة، منجماً ذا أخلاق حسنة، مواظباً على قيام الليل، وصيام الأيام البيض من كل شهر والست من شوال.

● تلاميذه:

قال ابن حجر: «وعليه تخرج غالب أهل العصر ومن أخصهم نور الدين الهيثمي». ولازمه الحافظ ابن حجر عشر سنين من سنة ست وتسعين إلى أن توفي.

● مناصبه:

تولى قضاء المدينة النبوية لثلاث سنوات، قال التقي الفاسي في ذيل التقييد: «قاضي طيبة وإمامها».

ودرس بدار الحديث الكاملية والظاهرية بالقاهرة وبجامع ابن طولون.

● مؤلفاته وأماله^(١):

● في مصطلح الحديث:

١ - التبصرة والتذكرة: نظم علوم الحديث لابن الصلاح^(٢) قال:

(١) ذكر أغلب مصنفاته ابن فهد في لحظ الألفاظ.

(٢) ألفها بطيبة في جماد الآخرة سنة ٧٦٨هـ، لها نسخ كثيرة، انظر - إن شئت - : فهرس آل البيت (١/٢٢٥ - ٢٣٢ /حديث)، شرحها جماعة منهم: السخاوي والخضيرى وزكريا الأنصاري، وجميعهم من طلاب الحافظ ابن حجر، وحشى على شرح مصنفها البقاعي في النكت الوفية - وهو تحت الطبع - وسبط ابن العجمي والعدوي، واختصر شرحه محمد بن عمار المالكي (ت ٨٨٤هـ)، وللسيوطي شرح مختصر عليها اسمه قطر الدرر، مطبوع بالشام.

نظمت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعه

- ٢ - نظم الاقتراح لابن دقيق العيد: في ٤٢٧ بيتاً.
- ٣ - الشرح الكبير على الألفية: وله شرح مطول عليها كتب منه نحو من ست كراسات ثم تركه.
- ٤ - فتح المغيـث شرح ألفية الحديث^(١): شرح متوسط شاع في أيدي الناس، فرغ منه في ١٥ رمضان سنة ٧٧١هـ^(٢).
- ٥ - التقييد الإيضاح^(٣).

● كتب الحديث:

- ١ - فأملى^(٤) الأربعين العشارية التي خرجها بالمدينة^(٥).
- ٢ - ثم على الأربعين النووية.
- ٣ - ثم على أمالي الرافي.

(١) لها نسخ كثيرة منها بمكتبة عاطف أفندي (٣٨٠).

(٢) له نسخ كثيرة، انظر مشكوراً فهرس آل البيت (١١٧٧/٢ - ١١٨١ /حديث). حشى عليه جماعة كالبقاعي في النكت الوفية وسبط ابن العجمي والغزي وابن قطلوبغا، واختصر الشرح ابن عمار المالكي (ت ٨٨٤هـ).

(٣) عاطف أفندي (٣٨٠) (١٧ - ١٠٧).

(٤) أملى من سنة خمس وتسعين إلى أن مات (٤١٦) مجلساً، منها أشياء متفرقة: ذكر الحافظ بعضها في المجمع المؤسس (١٨٥/٢ - ١٨٧).

وكان المستملي ولده وربما استملى البرهان الحلبي أو ابن حجر أو الفخر البرماوي.

قال ابن حجر: «وكان يملئها من حفظه مهذبة متقنة محررة، كثيرة الفوائد الحديثية».

(٥) مخطوطة بتشتريتي (٣٥/١) (٣٠٩٠) و(٣٤)، دار الكتب (٨٧/١) (١٥٧٨)، الخزانة الكتانية بالرباط، وعنهما صورة بالجامعة الإسلامية (١١٠١).

- ٤ - ثم من تخريج المستدرک ٣٠٠ مجلس إلى أثناء الصلاة^(١).
- ٥ - أخبار الأحياء بأخبار الإحياء^(٢) في أربع مجلدات فرغ من تسويده سنة ٧٥١هـ.
- ٦ - والمغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، قال ابن فهد: «سارت به الركبان إلى الأندلس لذلك تباطأ عن إكمال تبييض الأصل».
- ٧ - والكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين، كتب منه شيئاً سيراً وحدث ببعضه، ثم بيض منه إلى أواخر الحج.
- ٨ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي^(٣).
- ٩ - الرد على موضوعات الصغاني^(٤).
- ١٠ - خرج أسانيد العز بن جماعة [ذيل التقييد: ١١٧/١ - ١٥٣/٢].
-
- (١) منها سبع مجالس مخطوطة بليدن، وفي المكتبة البلدية بالإسكندرية (٢٤٣٦)، حققها عبدالرحمن محمد عبدالمنعم بن رشاد بمكتبة السنة بالقاهرة (١٤١٠هـ).
- (٢) قال السخاوي: «لهج بتخريج أحاديث الإحياء وله من العمر عشرين». وقال ابن حجر في مرثيته:
- فسل إحياء علوم الدين عنه أما وافاه مع ضيق النطاق
فصير ذكره يسمو وينمو بتخرج الأحاديث الرقاق
- (٣) منه نسخ في دأمد إبراهيم باشا (٣٩٦)، وأخرى بالظاهرية وثالثة بلكنو، وطبع بتحقيق محمد بن ناصر العجمي بدار البشائر الإسلامية. وكتاب الصغاني: الدر الملتقط في تبين الغلط. له نسخ كثيرة.
- (٤) دار المسنوي بالسليمانية (٢٥٨) (١٩٣ - ١٤٣)، وبعدها رسالة لطيفة للفاضل أحمد الرومي خرج فيها موضوعات الصغاني نقلاً عن الدر المنثور وتمييز الطيب وبعض ما تعرض له العراقي.

- ١١ - خرج لشمس الدين البياني فهرساً [ذيل التقييد: ٩٣/١].
- ١٢ - خرج مشيخة للقاضي محمد بن محمد بن أبي القاسم التونسي المصري المالكي [ذيل التقييد: ٢٣٩/١].
- ١٣ - ذيل على الميزان: لم يبيضه.
- ١٤ - تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد: ثم اختصره في نصف حجمه، وشرح قطعة صالحة من الأصل في قريب من مجلد ثم أكمله ولده^(١).
- ١٥ - اختصار تقريب الأسانيد.
- ١٦ - الأحاديث المخرجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع: في كراسين لكنه لم يبيّضه لكونه ذهب مسودة.
- ١٧ - ترتيب من ذكر بجرح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطان.
- ١٨ - رجال سنن الدارقطني.
- ١٩ - أطراف صحيح ابن حبان.
- ٢٠ - الأربعون البلدانية بقي عليه فيها أربعة بلدان.
- ٢١ - المورد الهني في المولد السني^(٢).
- ٢٢ - الإنصاف في المراسيل: من أواخر ما جمعه.

(١) دار الكتب (١٣٠/١) (٧٤١ - ٧٤٢)، دار الكتب (١٣٠/١) (١٤١٢، ٩٤٨)، لاللي: (٨٣) (٤٦٨)، ولي الدين (٣٥) (٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦).

وللحافظ ابن حجر عليه نكت يوجد المجلد الأول منها بلاللي بخط الخضير تلميذ الحافظ ابن حجر.

(٢) الخزانة العامة (ك٥٢١٥).

- ٢٣ - الباعث على الخلاص من أحاديث القصاص^(١).
- ٢٤ - أجوبة ابن العربي.
- ٢٥ - إحياء القلب الميت بدخول البيت.
- ٢٦ - الأربعون التساعية.
- ٢٧ - الأربعون العشارية.
- ٢٨ - أربعون تساعية للميدومي.
- ٢٩ - أربعون حديثاً منتقاة من الموطأ من رواية يحيى بن بكير.
- ٣٠ - جزء في طرق حديث: «الموت كفارة لكل مسلم».
- ٣١ - جزء في الأحاديث التي تكلم فيها بالوضع في مسند أحمد^(٢).
- ٣٢ - فضل حراء.
- ٣٣ - الكلام على حديث: «التوسعة يوم عاشوراء».
- ٣٤ - الكلام على حديث الوارد في أقل الحيض وأكثره.
- ٣٥ - مجلس في فضل الذكر والدعاء يوم عرفة.
- ٣٦ - محجة القرب إلى محبة العرب^(٣).
- ٣٧ - ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة.

(١) جامعة الملك سعود (٦/٤) (١٦٠٢) م (١ - ١٩)، التيمورية (٤٢٦/٢) (٢٩٠)، طبع تحقيق الأستاذ محمد لطفي الصباغ، لخصه السيوطي في فصل مفرد من تحذير الخواص من أحاديث القصاص.

(٢) نقله الحافظ في القول المسدد.

(٣) منه نسخة ناقصة بخط المصنف بدار الكتب (٤٠٧٣٢)، طبع بدار العاصمة، تحقيق عبدالعزيز آل حمد.

التاريخ والتراجم:

- ١ - ذيل العبر للذهبي من سنة ٤١ إلى ٦٣، نقل منه تلميذه أبو المحاسن الحسيني في ذيل طبقات الحفاظ في مواضع [١١٦/١] - ١٢٦ - ١٢٨^(١).
- ٢ - ترجمة جمال الدين الأسنوي^(٢).

الفقه وأصوله:

- ١ - تمت المهمات لجمال الدين الأسنوي على الروضة^(٣).
- ٢ - النجم الوهاج في نظم المنهاج في الأصول: في ١٣٧٦ بيتاً، وله نكت عليه بين فيها حكمة مخالفته لعبارة المنهاج، والتنبيه إلى دقائق ذلك بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس من الناسخ والمنسوخ^(٤).
- ٣ - تكملة شرح الترمذي لابن سيد الناس، قال ابن حجر في المعجم المؤسس: «وكان أكمله في المسودة أو كاد»، قال في لحظ الألفاظ: «من (باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام) إلى أثناء كتاب البر والصلة (باب ما جاء في الستر على المسلمين)».

(١) معهد المخطوطات المصرية (٧٧٦).

(٢) عاطف أفندي (٣٨٠) (١ - ١٦).

(٣) عاطف أفندي (١٠٥٠) (ل: ٤٦٢)، اختصر فيه كتاب المهمات على الروضة للأسنوي وزاد عليه فوائد من كلام البلقيني، وأشياء من جنس ذلك وقعت له نقلاً وبحثاً. (ل: ١/٢). انظر: الضوء اللامع (١٧٣/٤)، كشف الظنون (٩٢٩/١) وفيه باسم: مهمات المهمات.

(٤) وقد شرح ابنه هذا النظم كاملاً.

٤ - تكملة شرح المذهب للنووي: بناء على ما كتبه شيخه السبكي فكتب منه مواضع.

٥ - الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعتين في مكان واحد.

٦ - جزء فيه مسألة تاريخ تحرير الربا.

٧ - تفضيل زمزم على كل ماء.

٨ - قرة العين بوفاء الدين^(١).

٩ - الكلام على صوم ست من شوال.

١٠ - الكلام على مسألة السجود لترك القنوت.

١١ - مسألة الشرب قائماً.

١٢ - مسألة قص الشارب^(٢).

علوم القرآن:

١ - منظومة في غريب القرآن: في ألف بيت^(٣).

(١) له نسخة بالتميمورية (٤٩٥)، طبع بدار الصحابة.

(٢) يحقق.

(٣) منه نسخة برامبور (٣٢٦/١)، جورللي علي باشا (٣٤) (٤٤٣)، لالا إسماعيل (٦٢)

(٦٧٥)، برلين (٧٠٠)، القاهرة أول (١٢٧/١) ثاني (٣٣/١).

طبع مع التيسير في علوم التفسير للدريني سنة (١٣١٠هـ)، وبالمطبعة البهية بالقاهرة

(١٣١١هـ)، وبحاشية تفسير الجلالين، ويقوم أحد الطلبة بالرباط بتحقيقه كرسالة

علمية.

السيرة النبوية:

الدرر السنية في نظم السيرة الزكية^(١): في ألف بيت.

● وفاته:

توفي عقب خروجه من الحمام يوم الأربعاء في الثامن من شعبان^(٢) سنة ٨٠٦هـ بالقاهرة، وله من العمر واحد وثمانون سنة وربع السنة، نظير البلقيني، قال ابن حجر:

لا ينقضي عجيبي من وفق عمرهما العام كالعام حتى الشهر كالشهر
عاشا ثمانين عاماً بعدها سنة وربع عام سوى نقص لمعتبر
وقد رثاه جماعة من الأدباء والعلماء.

قال ابن الجزري:

رحمة الله للعراقي تترى حافظ الأرض حبرها باتفاق
إنني مقسم أليّة صدق لم يكن في البلاد مثل العراقي
ورثاه ابن حجر بقافية يقول فيها:

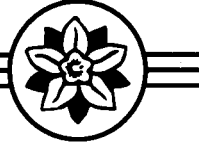
مصاب لم يُنفس للخناق أصار الدمع جاراً للمآقي
فيا أهل الشام ومصر فابكوا على عبدالرحيم ابن العراقي
على الحبر الذي شهدت قروم له بالانفراد على اتفاق

(١) طبعت بالرباط، ولها نسخة خطية ببرلين (٥/٩٥٩٤)، غوته بألمانيا (١٧٩٤) وغيرها.
من شروحها: الغرر المضية في شرح نظم الدرر السنية لابن الهائم، وآخر لابن حجر والسخاوي، وشرحها المناوي بشرحين طبع منه الصغير، والأجوري طبع جزء منه...

(٢) وقع في الشذرات نقلاً عن ابن حجر «في ثاني شعبان...» وهو تصحيف.

على حادي علوم الشرع جمعاً بحفظ لا يخاف من الآباق
ومن ستين عاماً لم يجار ولا طمع المجاري في اللحاق





ترجمة صاحب الأصل^(١)



● قاضي القضاة، شيخ الديار المصرية، الإمام، العلامة، الحافظ، القدوة، الورع، المجتهد المطلق، شيخ الإسلام، أبو الفتح، تقي الدين، محمد بن علي بن وهب القشيري^(٢)، البهزي^(٣)، المنفلوطي^(٤)، القوصي^(٥)، الصعيدي، المصري، الشافعي، المالكي.

● ولد في (٢٥) من شعبان سنة (٦٢٥هـ)، تفقه على والده بقوص، وكان والده مالكي المذهب، ثم تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام فحقق المذهبين^(٦)، وسمع الحديث من جماعة.

(١) انظر لترجمته: طبقات الشافعية للسبكي ٢٠٧/٩ - ٢٤٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢٢٩/٢، ٢٣٠، البداية والنهاية ٢٧/١٤، الدرر الكامنة ٢١٠/٤ - ٢١٤، تذكرة الحفاظ ١٤٨١ - ١٤٨٣، حسن المحاضرة ٣١٧/١ - ٣٢٠، ١٦٨/٢ - ١٧١، الديباج المذهب ٣٢٤، ٣٢٥، البدر الطالع ٢٢٩/٢ - ٢٣٢، شذرات الذهب ٦/٦، ٥، الطالع السعيد ٣١٧ - ٣٣٨، طبقات الأسنوي ٢٢٧/٢ - ٢٣٣، فوات الوفيات ٤٨٤/٢ - ٤٩٢، مرآة الجنان ٢٣٦/٤، الوافي بالوفيات ١٩٣/٤ - ٢٠٩.

(٢) نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة.

(٣) هو من ذرية: بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة.

(٤) وُلد بها والده.

(٥) نشأ بها.

(٦) قال فيه ابن القَوْبَع التونسي:

صَبَاً لِلْعِلْمِ صَبَاباً فِي صِبَاهِ فَأَغْلِلَ بِهِمَّةَ الصُّبِّ الصُّبِّيِّ
وَأَتَقَنَ وَالشَّبَابُ لَهُ لِبَاسٌ أَدْلَةُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ

● تتلمذ عليه جماعة من الأكابر منهم: الذهبي، وأبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري، وابن رشيد السبتي، وكمال الدين الأذفوري.

● وُلِّي قضاء الديار المصرية، ودرّس بدار الحديث الكاملة وغيرهما.

● كان من العبادة والورع بمحلّ، لا يُدرّك. كان يقول: ما تكلمت بكلمة، ولا فعلت فعلاً إلاّ وأعددت له جواباً بين يدي الله تعالى.

يُحكى أنّ ابن عبدالسلام كان يقول: ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها: ابن منير بالإسكندرية، وابن دقيق العيد بقوص.

● قال الذهبي: شيخ العصر كان علامة في المذهبين، عارفاً بالحديث وفنونه، سارت بمصنفاته الركبان.

قال السبكي: ذو الخبرة التامة بعلوم الشريعة، الجامع بين العلم والدين، والسالك سبيل السادة الأقدمين، أكمل المتأخرين، وبحر العلم الذي لا تكدره الدلاء، ومعدن الفضل الذي لقاصده منه ما يشاء، وإمام المتأخرين، كلمة لا يجحدونها، وشهادة على أنفسهم يؤدونها.

ولم ندرك أحداً من مشايخنا يختلف في أنّ ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمائة، المشار إليه في الحديث المصطفوي النبوي ﷺ وأنه أستاذ زمانه، علماً وديناً.

وقال ابن سيد الناس اليعمري: لم أر مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجلّ منه فيما رأيت ورويت.

إذا قال لم يترك مقالاً لقائل مصيب ولم يثن اللسان على هجر

وكان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب،
بَلَّبَ يسحرُ الألباب، وفكرٌ يُستفتح له ما يستغلق على غيره من
الأبواب.

وكان من العلوم بحيث يقضى له من كل علم بالجميع
وشهد له ببلوغ مرتبة الاجتهاد جماعة، منهم السبكي،
والإسنوي، والياضي، والسخاوي.

قال السيوطي في تحفة المهتدين بأخبار المجددين:
والسابع الراقي إلى المراقي ابن دقيق العيد باتفاق
● أما عن عقيدته، فالمعروف عنه أنه أشعري المعتقد، لكن ذكر
عنه في الوافي بالوفيات (٢٠٨/٤):

تجاوزتُ حدَّ الأكثرين إلى العلا وسافرتُ واستبقيتهم في المفاوز
وخضتُ بحاراً ليس يُعرفُ قدرها وألقيت نفسي في فسيح المفاوز
ولججت في الأفكار ثم تراجع اختياري إلى استحسان دين العجائز

● صنَّف التصانيف المشهورة، من ذلك:

- كتاب الإمام في الحديث^(١). قال السبكي: وهو جليل حافل،
لم يصنف مثله.

- وكتاب الإمام وشرحه ولم يكمل شرحه.

- وأملى شرحاً على عمدة عبدالغني المقدسي في الحديث.

- وعلى العنوان في أصول الفقه.

(١) طبع الجزء المتبقي منه بتحقيق الشيخ سعد الحميد.

- وله تصنيف في أصول الدين^(١).

- وشرح مختصر ابن الحاجب في فقه المالكية ولم يكمله.

- إملأ على الأحكام الصغرى لعبدالحق، بلغ فيه إلى كتاب الحج. قال الذهبي: لم أر في كتب الفقه مثله.

- وعلّق شرحاً على مختصر التبريزي في فقه الشافعية.

- وديوان خطب.

- وله شعر رائع، ذكر السبكي في طبقاته (٢١٣/٩ - ٢٣٠) جملة حسنة منه.

● هذا وأسأل الله الكريم النفع فيما قصدت، والتسديد فيما أملت، وأن يجعل عملي هذا لوجهه الكريم خالصاً.

وأقول كما قال أبو العتاهية:

لِلْحُكْمِ شَاهِدٌ صِدْقٍ مَنْ تَعَمَّدَهُ وَلِلْحَلِيمِ عَنِ الْعَوْرَاتِ إِغْضَاءٌ^(٢)

دفعه الفقر إلى رحمة ربه

عبدالقادر بن عابدي النافلي

غفر الله له ولوالديه

لست بقمين من ذبج الثاني ١٤٢٤هـ

بالمدينة النبوية



(١) شرحه برهان الدين إبراهيم بن أبي شريف المقدسي (ت ٦٢٣هـ) سماها: العقد النضيد.

(٢) ديوان أبي العتاهية (ص ١٩)، من قصيدة مطلعها:
الخير والشر عادات وأهواء وقد يكون من الأحاب أعداء

في يومه العظمى
عبد الحكيم
ابن احمد المصوني
عمره



نظم كتابه في تاريخ ابن دقيق العيد

للمناظر زين الدين عبد الرحيم

ابن العسراقي

توفي في سنة ١٠٠٠

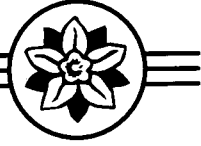
عبد الحكيم المصوني
عمره ١٠٠٠



قال ابن الناطق في الدين احمد في ترجمة والده الشيخ
زين الدين محمد الرحيم العسراقي لمساعد مصنفاته
قال ونظم الاوراق للسبع في الدين ابن دقيق العيد
في اربع مائة وسبعة وعشرين بيتا ولنت شرحه
منه مواضع مفردة عند ما حضرت بمكة عليه
سلم وقد بلغت انا هذه المطبع المذرة من
شرحه ولنت منها ما يتسرك من قطعه وارجوا
الله من فضله تمام شرحه سالطافه ان شاء الله

Library	392
Author	Abul Hasan
Title	
Price	Rs. 63710

صورة المخطوطة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه وسلَّم



- | | |
|---|---|
| (١) يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِهِ لِرَبِّهِ | مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ وَصَحْبِهِ |
| (٢) عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَمَلُ | نَظَّمَ كِتَابَ الْاِقْتِرَاحِ يَسْهَلُ |
| (٣) فَإِنْ يَجِي صَمِيرٌ أَوْ فِغْلٌ وَلَمْ | يُذَكِّرْ لَهُ اسْمَ نَحْوِ عَنْهُ وَجَزَمُ |
| (٤) أَوْ أُطْلِقَ الشَّيْخُ ^(١) فَمَا مَقْصُودِي | فِي الْكُلِّ إِلَّا ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ |
| (٥) وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ لِلْمُنَاسَبَةِ | وَرُبَّمَا زِدْتُ لِأَمْرِ نَاسَبَةٍ |



١ - الصَّحِيحُ

- | | |
|--|---|
| (٦) حَدُّ الصَّحِيحِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا | ذَا يَقْظَةُ رَاوِيهِ ثُمَّ مَنْ لَا |
| (٧) يَخْتَجُّ بِالْمُرْسَلِ زَادَ مُسْنَدًا | زَادَ أَوْلُوا الْحَدِيثِ أَنْ لَا يُوجَدَا |
| (٨) ذَا عِلَّةٍ وَذَا شُدُودٍ ^(٢) وَاخْتَدُ | بِذَا الصَّحِيحِ بِاتِّفَاقٍ تَزُشْدُ |

(١) ويجوز ضبطه: أو أُطْلِقَ الشَّيْخُ.

(٢) قال ابن دقيق العيد: وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء. قال: ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً.

- (٩) وَإِنْ تُرِذْ أَصَحُّهُ فَصَحِّحْ
 (١٠) عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَى عَنْ سَيِّدِهِ
 (١١) هُوَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ السَّلْمَانِيِّ
 (١٢) وَبَعْضُهُمْ يَرَى ابْنَ عَوْنٍ مَوْضِعًا
 (١٣) مِمَّا رَوَى الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرِهِمَ
- كَمَا رَأَى الْجُعْفِيُّ مَا لِلْأَضْبَحِيِّ
 وَقِيلَ بَلْ أَثُوبٌ عَنْ مُحَمَّدٍ
 أَيْ عَنْ عَلِيٍّ أَحَدِ الْأَزْكَانِ
 أَثُوبٌ وَالْبَعْضُ يَرَى مَا وَقَعَا
 عَنْ ابْنِ قَيْسٍ عَنْ كُنَيْفِ الْعُلَمَاءِ



٢ - الحسن

- (١٤) وَاضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي الْحَسَنِ
 (١٥) هُوَ الَّذِي مَخْرَجُهُ قَدْ عُرِفَا
 (١٦) قَالَ لَهُ كَذَا الصَّحِيحُ^(٢) فَاشْتَرَطَ
- فَقَالَ حَمْدٌ وَهُوَ غَيْرُ بَيِّنٍ^(١)
 وَاشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِلَا خَفَا
 مَا لَمْ يَكُنْ يَبْلُغُهُ لَا يَخْتَلِطُ

= قال العراقي في التقييد والإيضاح (٢١): والجواب أن من يصنف في علم الحديث، إنما يذكر الحد عند أهله، لا من عند غيرهم من أهل علم آخر.

قال الأبناسي في الشذا الفياح ٦٨/١: وجوابه أن قول المصنف - ابن الصلاح - (عند أهل الحديث) يخرج نظر الفقهاء.

وانظر: النكت لابن حجر ٩٧/١، فتح المغيث ١٧/١، توضيح الأفكار ١٣/١.

(١) قال ابن دقيق: ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص، وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في الحسن.

قال الصنعاني في نتائج الأفكار ١٥٥/١: أجاب الحافظ أبو سعيد العلاني عن ذلك فقال: إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف الحسن فقط، أما وقد عرف الصحيح أولاً، ثم عُرِفَ بالحسن، فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله (عرف مخرجه واشتهر رجاله) ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويعرف هذا من مجموع كلامه اهـ.

(٢) تقرير هذا الشطر (قال) أي: ابن دقيق العيد (له) للخطابي (كذا) لك (الصحيح) اشتهرت رجاله.

انظر: الاقتراح (ص ٧).

قال البلقيني: «واستعمله عامة الفقهاء وعليه مدار أكثر الحديث، من تمام الحد ليخرج الصحيح الذي دخل فيما قبله بل والضعيف أيضاً» (محاسن الاصطلاح (ص ١٠٣)، التدريب (١/٦٧)).

- (١٧) وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ الْجُمْهُورُ
 (١٨) بِأَنَّ أَوْصَافَ الْقَبُولِ إِنْ تَكُنْ
 (١٩) لَمْ تَكُ لَمْ تَقْبَلْهُ إِلَّا أَنْ يُرَدَّ^(١)
 (٢٠) وَعَنْ أَبِي عَيْسَى هُوَ الَّذِي وَرَدَ
 (٢١) مُتَّهَمٌ بِكَذِبٍ وَسَلِمَا
 (٢٢) حَسَنُهُ مَعَ كَوْنِهِ لَا يُعْرَفُ
 (٢٣) وَقِيلَ^(٣) مَا ضَعُفَ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ
 (٢٤) وَابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ أَمَعْنْتُ النَّظَرَ
 (٢٥) أَنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ قِسْمٌ نَزَلَا
 (٢٦) ثَانِيهِمَا نَزَلَ قَوْلَ حَمْدٍ
 (٢٧) سَلَامَةً مِنَ الشُّذُودِ وَالْعِلَلِ
- وَفِيهِ إِشْكَالٌ لَهُ مَذْكُورٌ
 فِيهِ بِوَجْهِ مَا فَصَحَّحَهُ وَإِنْ
 فِي الْإِصْطِلَاحِ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَرَدٍّ^(٢)
 مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ثُمَّ لَيْسَ فِي السَّنَدِ
 فِيهِ مِنَ الشُّذُودِ وَاسْتَشْكَلَ مَا
 إِلَّا بِوَجْهِ وَاحِدٍ إِذْ يُوصَفُ
 فِيهِ وَمَا ضَبُطَ بِذَا الْحَدِّ حَصَلَ^(٤)
 فَبَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ لِي وَظَهَرَ
 عَلَيْهِ قَوْلَ التِّرْمِذِيِّ وَعَلَى
 وَزَادَ فِي الْقِسْمَيْنِ عِنْدَ الْحَدِّ
 وَنُكْرَةً وَالشَّيْخُ فِي الْأَخْذِ حَمَلَ^(٥)

- (١) قوله (يرد) أصلها: يُرِيدُ، ولما سَكُنَتِ الدال سقطت الياء.
- (٢) في الحاشية «خ: ذا لاصطلاح»، وعلى هذا يكون البيت: إلا أن يُرَدَّ ذا لاصطلاح. قال السخاوي: «وكلام ابن دقيق العيد أيضاً يشير إلى التوقف في إطلاق الاحتجاج بالحسن» انظر فتح المغيث ٧١/١.
- (٣) قال السيوطي في التدريب ١٥٧/١: وما حكاه ابن الصلاح عن بعض المتأخرين أراد به ابن الجوزي، فإنه ذكر ذلك في العلل المتناهية، وفي الموضوعات.
- (٤) قال السيوطي في التدريب ١٥٧/١: قال الطيبي: ما ذكره ابن الجوزي مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف، لأن الحسن وسط بينهما فقوله (قريب) أي: قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل لكون رجاله مستورين.
- (٥) قوله: (والشيخ في الأخذ حمل) نظم لقول ابن دقيق العيد: «وهذا كلام فيه مباحثات ومناقشات على بعض الألفاظ».
- قال ابن جماعة: يرد على القسم الأول: المنقطع، والمرسل الذي في رجاله مستور، وروى مثله، أو نحوه من وجه آخر.
- ويرد على الثاني: المرسل الذي اشتهر رواته بما ذكر.
- قال: فالأحسن أن يقال: الحسن ما في إسناده المتصل مستور، له به شاهد، أو مشهود قاصر عن درجة الإتيان، وخلا من العلة والشذوذ.
- وقال الطيبي: لو قيل: الحسن مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة وروى =

- (٢٨) وَاسْتَشْكَلُوا وَضَفَّهُمْ لِمَتْنٍ مُعَيَّنٍ بِصِحَّةٍ وَحُسْنٍ
 (٢٩) وَابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ ذَا بِنْسَبَةٍ لِسَنَدَيْنِ أَوْ بِحَسَبِ اللُّغَةِ
 (٣٠) وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِفَرْدٍ وَصِفَا بِذَاكَ^(١) وَالثَّانِي بَأَنَّ لَوْ عُرِفَا
 (٣١) بِاللُّغَوِيِّ لَكَانَ بَعْضُ مَا وُضِعَ يُوصَفُ بِالْحُسْنِ وَذَاكَ مُمْتَنِعٌ^(٢)
 (٣٢) قَالَ وَقَوْلِي فِي الْجَوَابِ^(٣) إِنَّهُ يُغْلَمُ مِنْ صِحَّةٍ مَثْنٍ حُسْنُهُ

= كلاهما من غير وجه، وسلم من شذوذ وعلة. لكان أجمع الحدود وأضبطها، وأبعد عن التعقيد.

انظر: التقييد والإيضاح ٤٧، التدريب ١٥٩/١، وانظر: فتح المغيث ٦٩/١.

(١) قال الزركشي في النكت ٣٧٠/١ (بتصرف): وقد يجاب عن هذا بأمرين: أحدهما: كلامه محمول على الأعم الأغلب، فإن هذا القيد الذي ذكره الترمذي، قليل بالنسبة إلى مطلقه.

الثاني: سلمنا ذلك، لكن يحتمل أن يريد به: لا نعرفه إلا من حديث بعض الرواة. لا أن المتن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أي: انفراد الراوي به عن راوٍ آخر، لا أن المتن منفرد به، ويدل لهذا أنه أخرج في كتاب الفتن حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة: «من أشار إلى أخيه بحديدة»، حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث خالد. فاستغربه من حديث خالد، لا مطلقاً.

(٢) قال ابن الملقن في المقنع ٩٠/١: ولك أن تقول: لا يرد على الشيخ - أي: ابن الصلاح - ما ألزمه به - ابن دقيق العيد - لأنه ذكر هذا التأويل للحسن الذي يقال مع الصحيح، لا للحسن المطلق، والموضوع لا يقال: إنه صحيح. ووهاه بعضهم أيضاً بأن أحاديث الوعيد نحو «نوقش الحساب عذب» وشبهه، لا يوافق القلب، ولا يهواه، بل يجد منها كرباً وألماً من الخوف، وهي من الأحاديث الحسان. وانظر: النكت ٣٠٦/١، توضيح الأفكار ٢٣٧/١.

وزاد ابن حجر كما في تدريب الراوي ١٦٣/١: ويلزم عليه أيضاً أن كل حديث يوصف بصفة، فالحسن تابعه، فإن كل الأحاديث حسنة اللفظ بليغة، ولما رأينا الذي وقع له هذا كثير الفرق، فتارة يقول: حسن فقط، وتارة صحيح فقط، وتارة حسن صحيح، وتارة صحيح غريب، وتارة حسن غريب، عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح. وانظر: فتح المغيث ٧١/١.

(٣) قال الأبناسي في الشذا الفياح ١٢٦/١: وسبقه إلى ذلك ابن المواق في كتابه بغية النقاد فقال: ظهر من هذا كله أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص الحسن، بل قد يشركه فيها الصحيح، فكل صحيح عنده حسن ولا عكس.

- (٢٣) وَلَيْسَ فِي الْحُسْنِ قُصُورٌ يُوجَدُ
 (٢٤) فَالْحِفْظُ وَالِإِتْقَانُ لَا يُنَافِي
 (٢٥) وَفِي كَلَامِ الْأَقْدَمِينَ الْحَسَنُ
 (٢٦) (قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ بَعْدَ مُنْكَرَا
 (٢٧) مَجِيئِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ بَلْ رَجَحَ
 عَنْ صِحَّةٍ إِلَّا إِذَا يَنْفَرِدُ
 صِدْقاً فَفِي الْحُسْنِ عُمُومٌ وَافِي
 فِي مَوْضِعِ الصَّحِيحِ وَهُوَ حَسَنٌ^(١)
 لَيْسَ أَعْمُ إِذْ أَبُو عِيْسَى يَرَى
 إِنْ بَانْفِرَادِ الْحُسْنِ يَأْتِي الْمُضْطَلَحُ^(٢)



٣ - الضَّعِيفُ

- (٣٨) أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَصِلِ
 (٣٩) فَأُضْعِفُ^(٤) الْإِسْنَادِ لِلصَّدِيقِ
 (٤٠) عَنْ فَرْقِدٍ عَنْ مُرَّةٍ وَالْأَوْهَى
 (٤١) إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ بِمَا
 (٤٢) وَأُضْعِفُ الطَّرِيقَ إِلَى عَلِيٍّ
 لِلْحُسْنِ^(٣) وَالْأُضْعَفُ مِنْهُ فَصُلِ
 مَا جَاءَ عَنْ صَدَقَةِ الدَّقِيقِ
 لِلْعُمَرِيِّينَ حَدِيثٌ يُنْهَى
 عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَزَّوَأَلَّمَ
 عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ أَيْ عَنِ الْجُعْفِيِّ

- (١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي النِّكَتِ ٣٠٩/١: وَفِي الْجُمْلَةِ أَقْوَى الْأَجُوبَةِ مَا أَجَابَ بِهِ بِأَنَّ دَقِيقَ الْعِيدِ. وَانْظُرْ: فَتَحَ الْمَغِيثِ ٩٥/١، تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ٢٤٠/١.
 (٢) أَصْلُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْمَوَاقِ، قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ كَمَا فِي النَّفْحِ الشَّدِيدِ (٢٩١/٧ - ٢٩٥): «بَقِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي الْحُسْنِ أَنْ يَرُودَ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَلَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ، فَانْتَفَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنًا، نَعَمْ قَوْلُهُ: وَلَيْسَ كُلُّ حَسَنٍ صَحِيحًا، صَحِيحٌ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْفَلْظَةِ حَسَنٌ إِنَّمَا هُوَ إِذَا انْفَرَدَتْ وَمَعْلُومٌ حِينَئِذٍ أَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى الرُّوْضِ الْإِسْطِلَاحِيِّ لَتَفِيدَ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْمَرَادِ».
 (٣) عَرَفَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِقَوْلِهِ: هُوَ مَا لَمْ يَجْمَعْ صِفَةَ الصَّحِيحِ أَوْ الْحُسْنِ.
 قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي تَدْرِيبِ الرَّائِي ١٧٩/١: وَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الثَّانِي أَوَّلَى، لِأَنَّ مَا لَمْ يَجْمَعْ صِفَةَ الْحُسْنِ، فَهُوَ عَنْ صِفَاتِ الصَّحِيحِ أَعْبَدَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.
 (٤) فِي (خ): مَا ضَعَفَ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤٣) عَنْ حَارِثٍ عَنْهُ وَأَوْهَى الطَّرِيقِ
 (٤٤) إِلَى شَرِيكِ عَنْ أَبِي فَرَازِهِ
 (٤٥) وَلَأَبِي هُرَيْرَةَ السَّرِيِّ
 (٤٦) عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ بِهِ يَرْوِيهِ
 (٤٧) مُحَبَّرٌ أَنِّي عَنْ أَبَانَ^(٣) عَنْهُ
 (٤٨) لِلْحَارِثِ بْنِ شَيْبَلٍ أَنِّي فِي الْبَصْرَةِ
 (٤٩) وَأَهْلُ مَكَّةَ فَعَبْدُ اللَّهِ
 (٥٠) أَنِّي عَنْ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ أَسْلَمَا
 (٥١) بِمَا رَوَى عِكْرِمَ عَنْ مَوْلَاهُ
 (٥٢) الْعَدْنِيُّ حَفْصُهُمْ عَنْ حَكَمٍ
 (٥٣) وَمِضْرُ أَوْلَادِ ابْنِ رِشْدِينَ وَهُمْ
 (٥٤) حَجَّاجٌ أَنِّي عَنْهُ رَوَى عَنْ قُرَّةَ
 (٥٥) وَالشَّامُ مَا أَتَى عَنِ الْمَصْلُوبِ
 (٥٦) عَنِ ابْنِ زَخْرٍ عَنْ عَلِيِّ الشَّامِيِّ
 (٥٧) وَفِي خُرَاسَانَ فَأَوْهَى مَا وَقَعَ
 (٥٨) بِمَا رَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ حَبْرِ الزَّمَنِ

إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ قَدْ رَقِيَ
 عَنْ^(١) أَبِي زَيْدٍ أَخِي الْجَهَّالِ
 بِمَا رَوَى دَاوُدُ ذَا الْأَوْدِيِّ^(٢)
 وَأَنْسُ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ
 وَلَإِنَّ الصَّدِيقَ مَا جَامِنُهُ
 عَنْ أُمِّ نُعْمَانَ عَنِ الصَّدِيقَةِ
 هُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ بِلَا اشْتِبَاهٍ
 ذَاكَ إِلَى الْخُوزِيِّ أَنِّي إِبرَاهِمًا^(٤)
 وَلِلْمَانِيِّينَ مَا رَوَاهُ
 ابْنُ أَبَانَ الْعَدْنِيُّ عَنْ عِكْرِمَ
 أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَجَدُهُمْ
 عَنْ كُلِّ مَنْ عَنْهُ رَوَى فِي نُسخَةٍ^(٥)
 مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْمَكْدُوبِ
 عَنْ قَاسِمٍ أَنِّي عَنْ أَبِي أُمَامٍ
 ابْنِ مَلِيحَةَ لِنَهْشَلٍ رَفَعَ
 أَغْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ فَهَذَا مَا وَهَنَ



-
- (١) لو قال (إلى أبي زيد) لكان أحسن في الوزن.
 (٢) بالصرف وتركه، والصرف هو المختار. المغني في ضبط أسماء الرجال (١٥).
 (٣) نسبة لأود بن مصعب. المغني في ضبط أسماء الرجال (٣٢).
 (٤) الألف للإطلاق.
 (٥) قال في الاقتراح: «فإنها نسخة كبيرة».

٤ - المرسل

(٥٩) مَا سَقَطَ الصَّاحِبُ مِنْهُ الْمُرْسَلُ وَقِيلَ رَأَوْا وَالشَّهِيرُ الْأَوَّلُ

٥ - المنقطع والمعضل

(٦٠) وَسَقَطُ غَيْرِ صَاحِبٍ فَالْمُنْقَطِعُ وَاثْنَيْنِ مِنْ أَيِّ فَمُعْضَلٌ سَمِعَ^(١)

٦ - المقطوع

(٦١) وَإِنْ تَقِفْ بِدُونِ مَنْ قَدْ صَحِبَا نَبِيْنَا فَمَقْطُوعٌ بِهَذَا الْقَبَا

٧ - الموقوف

(٦٢) وَإِنْ تَقِفْ بِصَاحِبٍ مِنْ قَوْلٍ فَإِنَّهُ الْمَوْقُوفُ أَوْ مِنْ فِعْلٍ

٨ - المرفوع

(٦٣) وَسَمٌّ بِالْمَرْفُوعِ قَوْلَ الْمُضْطَفَى وَفِعْلُهُ كَذَاكَ تَفْرِيرٌ كَفَى

(١) لكنه قيده بمن دون الصحابي.

٩ - الموصول

(٦٤) وَسَمَّ بِالْمَوْضُولِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ انْقِطَاعِ كَيْفَ كَانَ مِنْهُمَا

١٠ - المسند

(٦٥) وَكُلُّ مَا وَصَلَتْهُ وَرَفِعَا فَمُسْنَدٌ قِيلَ وَلَوْ مُنْقَطِعَا

١١ - الشاذ والمنكر

(٦٦) وَذُو الشُّذُوزِ مَا خِلَافُهُ نَقَلَ ثِقَاتُهُمْ أَوْ فَرَدُّ مَنْ لَا يُحْتَمَلُ

(٦٧) وَمُنْكَرٌ كَهُوَ وَقِيلَ الْفَرْدُ وَذَا بِأَفْرَادِ الصَّحِيحِ رَدُّوا^(١)

١٢ - الغريب، العزيز، المشهور^(٢)

(٦٨) وَلَهُمُ الْغَرِيبُ مَثْنًا أَوْ سَنَدٌ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدًا إِذَا انْفَرَدَ

(٦٩) رَاوِيهِ^(٣) عَنْ وَاحِدٍ لَا مُطْلَقًا فَذَا غَرِيبٌ عَنْ فُلَانٍ صَدَقَا

(٧٠) عَلَيْهِ الْأَمْرَانِ، كَذَا انْفَرَدَ بِهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ

(١) فائدة: قال ابن دقيق العيد: فقال في مقدمة شرح الإلمام كما في النكت ٨٥/٢: من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد، فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول.

(٢) ذكر ابن دقيق العيد مبحث العزيز والمشهور بعد مبحث العالي والنازل.

(٣) يجوز إظهار ضمة المنقوص للضرورة، انظر: الأشموني (١/١٠٠).

(٧١) وَلَا بَيْنَ مَنَدَّةِ الْغَرِيبِ يَقَعُ لِوَاحِدٍ عَنِ الْإِمَامِ يُجْمَعُ
(٧٢) حَدِيثُهُ وَاثْنَانِ^(١) أَوْ ثَلَاثَةٍ عَنْهُ الْعَزِيزُ وَيَلِي ذَا الشُّهْرَةَ

١٣ - المسلسل

(٧٣) وَمَا أَتَى إِسْنَادُهُ بِصِفَةٍ مُسَلَّسٍ إِنْ كُلُّهُ بِصِغَةٍ
(٧٤) وَتَارَةً يَكُونُ ذَاكَ أَكْثَرًا كَأُولَئِيَةٍ عَلَى مَا اشْتَهَرَا
(٧٥) وَسَلْسَلُ الْكُلِّ أَبُو نَصْرِ^(٢) وَفِي ذَاكَ اتِّصَالٌ وَاقْتِدَاءٌ اقْتُفِيَ

١٤ - المعنعن

(٧٦) وَمَا أَتَى مِنْ مُسْنَدٍ مُعْنَعِنٍ بِعَنْ فَمَرْدُودٌ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ
(٧٧) لِقَاءَ مَنْ عَنَعَنَهُ وَاشْتَرَطَا ثُبُوتَهُ بَغْضَهُمْ وَغَلَطَا
(٧٨) مُسْلِمُ الثَّانِي وَالْمَقِيسُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِمْ تَذْلِيلُ
(٧٩) فَإِنْ يَكُنْ رَدٌّ عَلَى الصَّحِيحِ حَتَّى يَبِينَ الْوَضْلُ بِالتَّضَرِّيحِ
(٨٠) لَكِنَّ ذَاكَ فِي كَثِيرٍ يَغْسُرُ^(٣) وَفِي أَطْلَاعِ الْأَقْدَمِينَ نَظَرُ

(١) واثنان: على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً.

(٢) أبو نصر الوزيري: محمد بن طاهر، روى عن أبي حامد بن بلال، فذكر الحديث المسلسل بالأولية، فزاد تسلسله إلى منتهاه فطعنوا فيه لذلك. (الميزان ٥٨٦/٣).

(٣) قال في الاقتراح: «إلا أن الجري عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعب عسير، يوجب اطراح كثير من الأحاديث التي صححوها».

- (٨١) وَمَنْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ شَيْئاً وَمَا
(٨٢) بِقَالَ أَوْ رَوَى وَنَحْوُ ذَلِكَ
(٨٣) وَبَعْضُهُ يَقْدَحُ حَيْثُ يُفْعَلُ
(٨٤) أَمَّا إِذَا أَوْهَمَ بِالْعُلُوِّ
(٨٥) عَنْ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِهِ أَوْ بَلَدٍ
(٨٦) أَجِيزَ إِذْ مَقْصِدُهُ الْإِغْرَابُ
(٨٧) وَمِنْهُ مَا يَخْفَى كَقَوْلِ الْبَصْرِيِّ
(٨٨) وَلِلْسَّبْعِيِّ مَا فُلَانٌ ذَكَرَهُ
(٨٩) وَالْجَهْلُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّزْيِينُ^(٢)
(٩٠) قُلْتُ وَمِنْهُ دَلْسَةُ التَّسْوِيَةِ
(٩١) عَنْ رَجُلٍ مُضْعَفٍ^(٤) فَيَذْهَبُ
(٩٢) ذَاكَ لِشَيْخِهِ وَذَا شَدِيدُ
- كَانَ سَمَاعاً مِنْهُ لَكِنْ أَوْهَمَا
فَذَاكَ تَدْلِيْسٌ بِغَيْرِ مَيِّنٍ
لَكُنْ مِنْ أَسْقَطِهِ لَا يُقْبَلُ
أَوْ كَثْرَةُ الشُّيُوخِ حَيْثُ يَرْوِي
كَحَلَبٍ يُرِيدُ حَارَةً^(١) فَقَدْ
وَمَا الَّذِي وَرَى بِهِ كَذَابُ
حَدَّثَنَا يُرِيدُ أَهْلَ الْمِضَرِّ
لَكِنْ فُلَانٌ دَلْسَةٌ مُسْتَنْكَرَةٌ
مُفْسَدَةٌ لَهُ وَقَدْ يُفْطَنُ^(٣)
يَأْتِي لِمَا سَمِعَهُ مِنْ ثِقَةٍ
ذَاكَ الضَّعِيفَ مِنْهُ ثُمَّ يَنْسِبُ
بَقِيَّةَ سَوَاهُ وَالْوَلِيدُ



- (٩٣) وَمَا أَتَى مِنْ أَوْجِهٍ بِخُلْفٍ
(٩٤) فَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الْوُجُوهِ أَمَكْنَا
- مُضْطَرِبٌّ وَمُوجِبٌ لِلضَّعْفِ
بِقُوَّةٍ فَاحْكُمْ لَهُ أَوْ أَمَكْنَا

(١) يريد موضعاً متصلاً بالقاهرة.

(٢) تنبّه لهذه المفسدة الثانية ياقوتة العلماء المعافى بن عمران الموصلي.

(٣) ومن مصلحته أنه (قد يفطن) من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال.

(٤) غالباً.

(٩٥) الْجَمْعُ كَالِإِبْهَامِ وَالتَّغْيِينِ
 (٩٦) فَمُشْكِلٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ
 (٩٧) فَإِنْ يَكُونَا ثِقَتَيْنِ لَمْ يُبَلَّ^(٢)
 (٩٨) غَيْرُهُمْ يَقُولُ بَلْ يَدُلُّ ذَا
 (٩٩) دَلَّ دَلِيلٌ أَنَّ ذَاكَ عَنْهُمَا
 (١٠٠) ذَاكَ اخْتِلَافٌ فِيهِ، أَمَا الضَّعْفُ فِي
 (١٠١) هَلْ هُوَ لِلْعَدَلِ أَوِ الْجَرِيحِ^(٣)

فَوَاضِحٌ أَوْ [جَا]^(١) لِمَغْنَيْنِ
 رَوَاهُ كُلُّ أَوْ فَوَاحِدٌ فَقَدْ
 بِمُقْتَضَى الْفِقْهِ مَعَ الْأُصُولِ بَلْ
 عَلَى انْتِفَاءِ ضَبْطِهِ ثُمَّ إِذَا
 بِأَنْ رَوَاهُ مَرَّةً كَذَا فَمَا
 رَاوٍ مِنْ اثْنَيْنِ فَذُو تَوْقُفٍ
 أَوْ لَهُمَا وَافَزَعٌ إِلَى التَّرْجِيحِ



١٧ - المدرج

(١٠٢) وَلَفْظُ رَاوٍ فِي الْحَدِيثِ يُدْرَجُ
 (١٠٣) وَكَثُرَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِمَثْنٍ
 (١٠٤) ذُو قُوَّةٍ فِي آخِرٍ وَضَعْفٍ

مِنْ غَيْرِ فَضْلِ مِنْهُ فَهُوَ الْمُدْرَجُ
 جَاءَ مُفَصَّلاً وَهَذَا ظَنِّي
 فِي أَوَّلٍ وَوَسْطٍ وَعَظْفٍ^(٤)

(١) في الأصل بدون هذه الزيادة ولا يستقيم الوزن بدونها.

(٢) (لم يبل): أصلها: لم يبالى، بالبناء للمجهول.

(٣) وفي الهامش: المجروح، وفوقها علامة: «صح».

(٤) قال الأبناسي في الشذا الفياح ٢٢٠/١: وضعف ابن دقيق العيد حكم الإدراج في نحو هذا فقال في الاقتراح: ومما يضعف فيه أن يكون مدرجاً ولا سيما إن كان مقدماً على اللفظ المروي، أو معطوفاً عليه كما لو قال: «من مس - أنثييه - أو ذكره فليتوضأ» بتقديم الأنثيين على الذكر، فهذا هنا ضعف الإدراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ الرسول ﷺ اهـ. مع أن جميع طرقه ليس في شيء منها تقديم الأنثيين على الذكر وإنما ذكره مثلاً.

قال البقاعي كما في توضيح الأفكار ٦١/٢: ليس كذلك فقد وقع في كتاب الشواب لابن شاهين من رواية محمد بن دينار عن هشام، عن عروة: من مس أنثييه وذكره فقد الأنثيين وإنما ذكره الشيخ مثلاً فليعلم ذلك.

قال الحافظ في النكت ٢٩٠/٢: وعلى هذا فتضعف ابن دقيق العيد للحكم بذلك فيه نظر، فإنه =

- (١٠٥) يَقُولُ مَنْ مِنْ لَفْظِ شَيْخٍ يَسْمَعُ
(١٠٦) إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ قُلْتُ كَذَا
(١٠٧) فِي الْعَرَضِ وَاسْتَبْعَدَ^(١) وَالْإِخْبَارُ عَمَ
(١٠٨) وَمَالِكَ سَوَّى وَفِي الْإِجَارَةِ
(١٠٩) بِقَوْلِهِ أَجَارَهُ وَالشَّيْخُ لَمْ
(١١٠) وَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ كَالْتَّحْدِيثِ
(١١١) يَخْتَارُ الْإِفْرَادَ لِمَنْ قَدْ قَرَأَ
(١١٢) وَمَنْ يَقُلْ سَمِعْتُ فِي الْعَرَضِ فَلَا
(١١٣) فِي الْاضْطِلَاحِ لَا يَوْضَعُ فَرْدٌ
(١١٤) قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَالْمُتَرْجِمُ
(١١٥) وَالْأَقْدَمُونَ لِلْسَّمَاعِ اسْتَعْمَلُوا
(١١٦) مَذْلُولَهُ إِجَارَةً وَاسْتَبْعَدَا
- مُنْفِرِدًا حَدَّثَنِي وَيَجْمَعُ
فِي اثْنَيْنِ ثُمَّ بَغَضَهُمْ أَجَارَ ذَا
وَصَالِحٍ لِذَا وَذَا كَمَا جَزَمَ
أَطْلَقَهُ بَغَضٌ وَبَغَضٌ مَارَءَ
يَرَهُ بِإِطْلَاقٍ وَلَا قَيْدٍ أَلَمْ
(قُلْتُ وَجْمَهُورُ أُولِي الْحَدِيثِ
كَحَاكِمٍ وَابْنِ الصَّلَاحِ ذَا رَأَى)
وَجْهَ لَهُ إِلَّا إِذَا مَا شَمِلَا
وَبَغَضَهُمْ قَرَّبَهُ بِالْقَيْدِ
يُطْلِقُهُ مُضْطَلِحًا وَعَمَّمُوا
أَنْبَأْنَا وَالْآخِرُونَ يَجْعَلُوا^(٢)
إِلَّا إِذَا كَانَ اضْطِلَاحًا جُدَّدَا



١٩ - الموضوع

- (١١٧) وَلَهُمُ الْمَوْضُوعُ وَهُوَ الْمُخْتَلَقُ وَلَهُمْ فِي حُكْمِهِ بِهِ طُرُقُ

= إذا ثبت بطريقه أن ذلك من كلام بعض الرواة، لا مانع من الحكم عليه بالإدراج .
وفي الجملة: إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك،
فسواء كان في الأول أو الآخر فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة
التفسير أو التفصيل، فيجيء من بعده فيرويه مدمجاً من غير تفصيل فيقع ذلك .

(١) أي: استبعده ابن دقيق العيد .

(٢) في (خ): يجعل .

- (١١٨) تَرْجِعُ لِلْمَرْوِيِّ وَحَالِ النَّاqِلِ كَقَوْلِ بَعْضِ فِي جَوَابِ السَّائِلِ
 (١١٩) عَنْ كَذِبِ الشَّيْخِ بِمَا يَعْرِفُهُ قَالَ إِذَا رَوَى حَدِيثاً مَثْنُهُ
 (١٢٠) لَا تُؤْكَلُ الْقَرْعَةُ حَتَّى تُذْبَحَا وَكَغِيَاثٍ إِذْ رَوَى فَأَفْتَضَحَا
 (١٢١) ذَكَرَ الْجَنَاحُ فِي حَدِيثٍ لَا سَبَقُ إِذْ لَعِبَ الْحَمَامُ لِلْمَهْدِيِّ اتَّفَقَ
 (١٢٢) كَذَا بِالْإِقْرَارِ بِهِ وَاسْتَشْكَلَهُ الشَّيْخُ^(١) بَلْ يَرُدُّهُ لَنْ يَقْبَلَهُ



٢٠ - المقلوب

- (١٢٣) وَسَمَّ بِالْمَقْلُوبِ مَا رَاوٍ جُعِلَ مَكَانَ مَعْرُوفٍ لِمَثْنٍ قَدْ نُقِلَ
 (١٢٤) لِيَطْلُبَ الْإِغْرَابَ وَالْفَقِيهَ قَدْ يُجَوِّزُ الْأَمْرَيْنِ إِذْ كُلُّ وَرَدَ^(٢)



(١) قال الحافظ في النكت ٣٠١/٢، ٣٠٢: كلام ابن دقيق العيد ظاهر في أنه لا يستشكل الحكم، لأن الأحكام لا يشترط فيها القطعيات، ولم يقل أحد أنه يقطع بكون الحديث موضوعاً بمجرد الإقرار، إلا أن إقرار الواضع بأنه وضع يقتضي موجب الحكم العمل بقوله، وإنما نفى ابن دقيق العيد القطع بكون الحديث موضوعاً بمجرد إقرار الراوي بأنه وضعه فقط.

وهذا كله مع التجرد، أما إذا انضم إلى ذلك قرائن تقتضي صدقه في ذلك الإقرار... إلخ.

زاد السيوطي في التدريب ٢٧٥/١: على حد ما تقدم أن المراد بالصحيح والضعيف ما هو الظاهر، لا ما في نفس الأمر، ونحا البلقيني في محاسن الاصطلاح قريباً من ذلك.

وانظر: فتح المغني ٢٧٠/١.

(٢) تنمة: قال في الاقتراح: «لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث بأنه مقلوب، وقد يطلق على روايه بأنه يسرق الحديث، وقد يطلق المقلوب على اللفظ بالنسبة إلى الإسناد، والإسناد بالنسبة إلى اللفظ».

٢١ - كيفية السماع والتحمل

(١٢٥) وَقَبِلُوا مَا حَمَلَ الصَّبِيُّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ مُفْسِقٌ ثُمَّ رَوَوْا
(١٢٦) بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ كَأَنِّ مُطْعَمٍ سَمَاعُهُ لِلطُّورِ غَيْرَ مُسْلِمٍ

٢٢ - متى يصح سماع الصغير

(١٢٧) وَجَعَلُوا السَّمَاعَ بِالْخَمْسِ حَصْلٌ وَقَبْلَهُ الْحُضُورُ إِذْ فِيهَا عَقْلٌ
(١٢٨) مَحْمُودُ الْمَجَّةِ وَهُوَ ذُو نَظَرٍ وَالْفَهْمُ وَالتَّمْيِيزُ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ

٢٣ - التعبير في التصانيف

(١٢٩) وَاضْطَلَحُوا أَحْيَرًا أَنْ يَصْرَفُوا فَمَنْ أَتَى مِنَ الرُّوَاةِ يَخْلُفُ
(١٣٠) رِوَايَةً لِلْكِتَابِ الْمُصَنَّفَةِ لَكِنْ أَتَوْا بِلَفْظِهَا مُؤْتَلِفَةً
(١٣١) وَفِيهِ بَخْشَانٌ لَهُ فَلِأَوَّلٍ كَيْفَ يُزَادُ غَيْرَ شَيْءٍ يُحْمَلُ^(١)
(١٣٢) وَفِي الْأُصُولِ مَنْ بِمَعْنَى يَزُوي لَمْ يَنْتَقِصْ وَلَمْ يَزِدْ فِي الْمَرْوِي
(١٣٣) مِنَ الثُّعُوتِ وَالتَّوَارِيخِ وَمَا شَاكَلَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ قَدْ تَزَجِمَا^(٢)
(١٣٤) وَالثَّانِي هَلْ مَنْ يَسْتَنْصِصُ الْكُتُبَا لَفْظًا هُوَ اسْتِحْسَانٌ أَمْ قَدْ وَجِبَا

(١) في (خ): يجمّل.

قال في الاقتراح: «ثم إن هذه شهادة لذلك الشخص بهذه المرتبة، وقد أخبر هذا الراوي عن شيخه بهذه المرتبة وأنه شاهد بها».

(٢) وقع في المخطوط هذا البيت مقدماً على سابقه، والصواب إن شاء الله ما أثبتته، انظر: الاقتراح (٢٨).

(١٣٥) وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يُشْعِرُ
 (١٣٦) تَغْيِيرُ تَضْيِيفٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ
 (١٣٧) إِذْ يُلْزَمُ التَّغْيِيرُ فِيمَا يُنْقَلُ
 بِأَنَّهُ مُمْتَنِعٌ فَيُحْظَرُ
 الثَّقُلُ بِالْمَعْنَى وَرَدَّ قَوْلُهُ
 إِلَى التَّخَارِيجِ وَلَمْ يُفْصَلُوا^(١)

٢٤ - من نسب الشيخ في أول الجزء^(٢)

(١٣٨) وَالْأَقْدَمُونَ يَنْسِبُونَ الشَّيْخَ فِي
 (١٣٩) يَأْتُونَ بِاسْمِهِ فَقَطْ وَهَلْ لَنَا
 (١٤٠) الثَّقُلُ بِالْمَعْنَى فَلَا وَيُمْكِنُ
 (١٤١) فِيهِ^(٣) يَتَغْنِي أَوْ بِهِوَ وَقَدْ ذَهَبَ
 أَوَّلِ مَثْنٍ ثُمَّ فِي الْمُرْتَدَفِ
 إِثْمَامُ مَا بَعْدُ فَمَنْ مَنَعَنَا
 جَوَازُهُ إِنْ جَارَ ثُمَّ الْأَخْسَنُ
 أَكْثَرُهُمْ بِحِلٍّ إِثْمَامِ النَّسَبِ

٢٥ - النسخ التي إسنادها واحد

(١٤٢) نُسَخَةٌ هَمَامٌ وَنَحْوَهَا لَنَا
 أَنْ نُفَرِّدَ الْبَعْضَ بِمَا حَدَّثَنَا

(١) عقب العراقي في التقييد والإيضاح (١٧٦) على هذا بقوله: وما ذكره من أنه يقتضى تجويزه فيما ينقل من المصنفات المتقدمة إلى أجزاءنا وتخارجنا؛ ليس بمسلم، بل آخر كلام ابن الصلاح يشعر أنه إذا نقل حديث من كتاب، وعزى إليه، لا يجوز فيه الإبدال سواء نقلناه في تأليف لنا أو لفظاً، والله أعلم.
 قال السخاوي في فتح المغيث ٢/٢٤٩: لكن ميل شيخنا إلى الجواز إذا قرن بما يدل عليه كقوله: بنحوه.

(٢) يوجد في الاقتراح (ص ٢٩) قبله: «المسألة الرابعة: من المتأخرين من يتسامح ويقول، سمعت فلاناً يقول فيما قرأه عليه، أو سمعه من القارئ عليه، وهذا تسامح خارج عن الوضع، ليس له وجه، إلا أن يكون بتغيير اصطلاح...».

(٣) في (خ): فقليل.

(١٤٣) الشَّيْخُ بِالإِسْنَادِ مَجْمُوعاً وَفِي مُسْلِمِ الْقَيْدِ بِمِنْهَا وَاضْطَفِي

٢٦ - الإقتصار على بعض الحديث

(١٤٤) وَالْإِقْتِصَارُ مَنَعُهُ حَيْثُ ذَهَبَ^(١) مَغْنَى وَإِلَّا فَالْجَوَازُ أَقْرَبُ
(١٤٥) (قُلْتُ وَخَصَّ ابْنَ الصَّلَاحِ الْجَلَاءَ بِعَالِمٍ عَلَى الصَّحِيحِ نَقْلًا)
(١٤٦) وَإِنْ بَتَغْيِيرِ سِوَى الْمَعْنَى وَرَدَ فِيهِ خُلْفُ الثَّقَلِ بِالْمَعْنَى اطَّرَدَ

٢٧ - تقديم المتن على السند

(١٤٧) مَنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ قَبْلَ السَّنَدِ فَهَلْ لَهُ بِسَنَدٍ أَنْ يَبْتَدِيَ
(١٤٨) جَوَزَ بَعْضُ الْأَقْدَمِينَ ذَا، وَذَا مِنْ الرُّوَايَةِ بِمَغْنَى^(٢) أَخَذَا

٢٨ - إذا سمع من الشيخ إسناد كتاب جملة^(٣)

(١٤٩) وَهَلْ لِمَنْ قَدْ سَمِعَ الشَّيْخَ ذَكَرَ إِسْنَادَهُ عَلَى كِتَابٍ قَدْ حَضَرَ
(١٥٠) يَزُوي أَحَادِيثَ الْكِتَابِ قَائِلًا أَخْبَرَنِي، أَجَارَهُ الشَّيْخُ عَلَى
(١٥١) أَنَّ قُصَارَى الْأَمْرِ إِجْمَالُ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ نَعَمْ فِيهِ نَظَرُ
(١٥٢) إِذْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ مَا قَرَأَ هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ أَخْبَرَا

(١) في (خ): يذهب، ولا يترن البيت بذلك.

(٢) في (خ): بالمعنى، وهو غير متزن.

(٣) في (خ): جملتنا.

(١٥٣) وَذَا يُنَاوِلُ وَذَا لَنْ يَمْنَعَا صِدْقًا فَإِنْ رَيْبَةً آدَى مُنْعَا

٢٩ - إِذَا قَالَ الشَّيْخُ مِثْلَهُ

(١٥٤) وَحَيْثُ سَاقَ خَبْرًا بِسَنَدٍ وَسَنَدًا وَقَالَ مِثْلَهُ قَدْ
(١٥٥) فَلَمْ يُجْزِ شُعْبَةُ وَهُوَ الظَّاهِرُ إِيرَادُهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْآخَرِ
(١٥٦) وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ إِنْ يُعْرِفُ رَاوِيَهُ بِالضَّبْطِ وَعَدُّ الْأَحْرِفِ
(١٥٧) وَالشَّيْخُ زَادَ أَنْ يَكُونَ يَفْرُقُ مَذْلُولَ ذَا مِنْ «نَحْوِ» إِذْ يَفْتَرِقُ
(١٥٨) وَأَكْثَرُوا التَّعْبِيرَ أَيْ عَنْ مِثْلِهِ بِقَوْلِهِمْ مِثْلُ حَدِيثٍ قَبْلَهُ
(١٥٩) وَهُوَ كَذَا وَالشَّيْخُ فِي ذَا اخْتَارَ أَنْ يَزِيدَ قَالَ مِثْلَهُ وَهُوَ حَسَنُ
(١٦٠) وَاخْتَارَ فِي مَثْنَيْنِ جَاءَ بِسَنَدٍ وَقِيلَ فِي الثَّانِي بِهِ لِمَنْ قَصَدَ
(١٦١) نَقَلَ الْأَخِيرَ أَنْ يَسُوقَ السَّنَدَا وَقَالَ قَالَ وَبِهِ وَسَرَدَا

٣٠ - بَيَانُ مَا يَقَعُ فِي السَّمَاعِ مِنَ الْوَهْنِ

(١٦٢) وَتَرَكَ^(١) وَهْنٌ فِي السَّمَاعِ خَامِرَةٌ بَيَّنَّهُ كَالْأَخْذِ فِي الْمُذَاكِرَةِ
(١٦٣) وَتَرَكَ عَرْضَ ثُمَّ حَيْثُ عَرِيَا مِنْهُ كَثِيرُ خَطِئٍ لَنْ يَزُويَا
(١٦٤) إِلَّا بِهِ أَوْ مَعَ بَيَانٍ كَثْرَةِ الْخَطِئِ الْوَاقِعِ فِي الْكِتَابَةِ
(١٦٥) وَإِنْ تَكَ الصَّحَّةُ فِيهِ غَالِبَةٌ فَقَدْ يُقَالُ الظَّاهِرُ الْمُنَاسَبَةُ
(١٦٦) فَيُنْدَبُ الْبَيَانُ أَوْ يُقَالُ بَلْ الْأَضْلُ أَنَّ الْإِتْقَانَ مَا حَصَلَ

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ: (وَحَكَمَ وَهْنٌ فِي السَّمَاعِ ..). وَلَوْ كَانَ الْبَيْتُ:

وَحَكَمَ وَهْنٌ فِي السَّمَاعِ خَامِرُهُ بَيَانُهُ كَالْأَخْذِ فِي الْمُذَاكِرَةِ

(١٦٧) وَحَيْثُ عَنْ شَيْخَيْنِ مَثْنًا نَقَلَا
(١٦٨) بِأَسْ إِذَا بِثِقَةٍ قَدْ عُرِفَا
وَلَمْ يُمَيِّزْ لَفْظُ ذَا مِنْ ذَا فَلَا
وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ ضَعِيفٍ ضَعْفًا



٣٢ - آداب المحدث

(١٦٩) وَصَحِّحِ الْعَزَمَ وَمِنْ أَحْسَنِ مَا
(١٧٠) تَكْثِيرُكَ الصَّلَاةَ لَا لِلْعَادَةِ
(١٧١) وَالنَّفْعَ مُطْلَقًا^(١) كَقَوْلِ الْحَنْظَلِيِّ^(٢)
(١٧٢) وَالْأَجَرَ فِي التَّبْلِيغِ لَيْسَ يُرْتَأَى
(١٧٣) وَمَنْ لَهُ اخْتِيجَ تَصَدَّرَ لَا يَقِفْ
(١٧٤) وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ لِلْخُمْسَيْنَا
(١٧٥) وَكَمْ رَوَوْا قَبْلَ وَقِيلَ إِنْ يَخْفَ
(١٧٦) وَلِلثَّمَانَيْنِ يَكُونُ الْحَدُّ
(١٧٧) مِنْهُ اخْتِلَالٌ لَيْسَ لِلصَّحِيحِ ذَا
(١٧٨) وَيَتَّبِعِي الْإِمْسَاكُ حَيْثُ فِي بَلَدٍ
(١٧٩) وَإِنْ يُرْذَ أَخَذَ كِتَابَ عَنْهُ
يُقْصَدُ فِي ذَا الْعِلْمِ شَيْئَانِ هُمَا
بَلْ قَاصِدًا بِذَلِكَ لِلْعِبَادَةِ
لَعَلَّ مَا أَنْجُوا بِهِ لَمْ يَخْضَلِ
فِيهِ وَمِنْهُ نَضَّرَ اللَّهُ أَمْرًا
وَبِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ يَخْتَلِفُ
وَلَيْسَ مُنْكَرًا لِأَرْبَعِينَ
مِنْ هَرَمٍ يُخْتَارُ تَرْكُهُ يَقِفُ^(٣)
عِنْدَ ابْنِ خَلَادٍ وَذَا إِذْ يَبْدُوا
بَلْ أَكْذَبُوا وَالْقَوْلُ فِي الْأَعْمَى كَذَا
أُولَى إِذَا مَا لَمْ يُعَارِضْ مُسْتَنْدُ
دَلَّ عَلَى مَنْ هُوَ أُولَى مِنْهُ

(١) مطلقاً: «قصد الانتفاع، والنفع لغيره».

(٢) عبدالله بن المبارك، قال: «لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم أسمعها إلى الآن».

(٣) في (خ): فيقف.

(١٨٠) مَا لَمْ يُعَارِضْ رَاجِحٌ كَأَن نَزَلَ
 (١٨١) وَلَيَزُو مَعَ تَمَكِّنٍ وَهَيْبَةٍ
 (١٨٢) وَالْعُسْلُ وَالْبُخُورُ وَالتَّطْيِيبُ
 (١٨٣) لِمَالِكٍ لِقَوْلِهِ لَا تَرْفَعُوا
 (١٨٤) وَلِيَحْذَرِ السَّرْدَ وَقَدْ تَسَامَحَا
 (١٨٥) حَيْثُ اخْتَفَى الْبَغْضُ وَمَنْ يَقُولُ
 (١٨٦) إِذْ قَوْلُهُ قِرَاءَةٌ عَلَيْهِ لَا
 (١٨٧) فَالنَّسَبِيُّ^(١) يَقُولُ فِي ذَا وَذَكَرَ
 (١٨٨) بِالْجُزْءِ إِجْمَالًا كَمَا مَرَّ وَسِعَ
 (١٨٩) وَإِنَّمَا يُكْرَهُ ذَاكَ كَوْنُهُ
 (١٩٠) يُوقِعُ تَهْمَةً وَذَا هُنَا امْتَنَعَ
 (١٩١) وَاعْقِدْ كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ
 (١٩٢) أَجَلُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ إِذْ هُوَ
 (١٩٣) الْعَرَضُ بَعْدَهُ كَمَا قَدْ عُهِدَا
 (١٩٤) بِمَنْ ذَكَرَتْ أَوْ بِمَا الْمُسْتَمْلِي^(٢)
 (١٩٥) وَالشَّيْخُ قَالَ لَفْظُ مَنْ حَدَّثَكَ
 (١٩٦) مَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ تَقْدَمًا
 (١٩٧) بِمَنْ ذَكَرَتْ عَادَةٌ لِلْسَّلَفِ
 (١٩٨) وَأَتْنِ فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شَيْوِخِكَ
 (١٩٩) وَقَدِّمِ الْأَعْلَى وَالْأَخْفَظَ وَذَا

مَنْ هُوَ ضَابِطٌ وَفِي الْعَالِي خَلَلٌ
 مَعَ وَقَارٍ وَعَلَى طَهَارَةٍ
 وَزَجَرٌ مَنْ يَرْفَعُ صَوْتًا يُنْسَبُ
 وَلِيُقْبِلَنَّ عَلَيْهِمْ إِذْ يُسْمِعُ
 قُرَاؤَنَا وَلَا أَرَى التَّسَامُحًا
 يَدْخُلُ فِي إِجَازَةِ مَرْذُوءٍ
 يُطَابِقُ الْوَاقِعَ فِيمَا حَمَلَا
 كَلِمَةً، نَعَمْ إِذَا الشَّيْخُ اسْتَقَرَّ
 مُطْلَقُ الْإِخْبَارِ فَقَطْ لَمْ يَمْتَنِعْ
 يُخَالِفُ الْعَادَةَ ثُمَّ إِنَّهُ
 كَيْفَ إِذَا بِخَطِّ غَيْرِهِ وَقَعَ
 مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ فَذَاكَ فِي الصِّفَةِ
 مُحَقَّقٌ مُبَيَّنٌ وَقَدْ حَوَى
 وَابْدَأَ بِحَمْدٍ وَصَلَاةٍ وَابْتَدَى
 مَعَ دُعَاءٍ حَسَنِ لِلْمُؤْمِلِي
 أَحْسَنُ عِنْدِي أَوْ فَمَنْ أَخْبَرَكَ
 ذَكَرَ مِنَ الشَّيْخِ، نَعَمْ إِنَّ عُلَمَاءَ
 فَالِاتِّبَاعِ حَسَنٌ لِلْخَلْفِ
 بِالْحَقِّ، وَارْفَعِ بِالصَّلَاةِ صَوْتَكَ
 أَحْسَنُ، وَاخْتَرْ قِصَرَ الْمَثْنِ إِذَا

(١) فِي (خ): فَالنَّسَائِي.

(٢) تَقْرِيره: وَابْتَدَأَ الْمُسْتَمْلِي بِلَفْظِ: «مَنْ ذَكَرْتَ» أَوْ «مَا ذَكَرْتَ».

- (٢٠٠) عَلَا وَكَانَ يَبْتَغِي ذُو الْحِفْظِ
(٢٠١) أَوْ ذِي بَيَانٍ مُجْمَلٍ أَوْ مَا غُرِبَ^(١)
(٢٠٢) وَأَمِلَ لِلْجُمْهُورِ فِي الْفَضَائِلِ
(٢٠٣) لِيَذِي تَفْقَهُ وَجَانِبَ مَا وَضِعَ
(٢٠٤) وَبِالْحِكَايَاتِ وَالْأَشْعَارِ اخْتِمَ



٣٣ - آداب الطالب

- بِصَالِحِ الْآدَابِ وَاجْهَدْ جَهْدَكَ
شُيُوخَهُ الْأُولَى فَلَا أُولَى وَاسْتَعِنْ
النَّاسَ فِي الْعَالِي فَأَدَى ذَالِكَ
مَنْ كَانَ قَدْ أَخْضَرَ لَيْسَ يَفْهَمُ
وَأَعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِيهِ فَضْلاً
إِثْبَاتِ حُكْمٍ لَا عَلَى الْوَجْهِ الرَّضِيِّ
وَلَا تُطِلْ بِضَجَرٍ وَلَا تَسْتَغْمِلِ
وَأَفِدِ الطَّالِبَ وَاخْذَرْ بُخْلاً
عَنْ طَلَبٍ وَاكْتُثِبْ مُفِيداً حَضِراً
سَمَاعَهُ لَا تَنْتَخِبْهُ تَنْدَمُ
- (٢٠٥) وَأَخْسِنِ الْقَضْدَ وَرَكَ نَفْسَكَ
(٢٠٦) وَقَدِّمِ السَّمَاعَ فِي مِضْرِكَ مِنْ
(٢٠٧) بِالْأَخْذِ عَنْ حُفَازِهِ، وَانْهَمَكَ
(٢٠٨) لِتَرْكِهِمْ حُفَازَهُمْ وَقَدِّمُوا
(٢٠٩) ثُمَّ ازْحَلْنِ وَلَا تُسَاهِلْ حَمَلاً
(٢١٠) مَا لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعُهُ أَوْ يَفْتَضِي
(٢١١) وَعَظَمِ الشَّيْخَ وَلَا تُثْقِلِ
(٢١٢) عَنَّا^(٢) لَهُ وَلَا صِيَاحِ الثُّكْلَى
(٢١٣) وَجَانِبِ الْحَيَاءِ وَالتَّكْبُرِ
(٢١٤) لَوْ يَنْزُولِ وَالْكِتَابَ تَمِّمِ

(١) في (خ): عرف، والصواب ما أثبتته، لأن هذا نظم لقوله في الاقتراح: «أو غرابة في السند».

(٢) في (خ): غثاً له، ولعل الصواب ما أثبتته، إذ هو نظم لقوله (٣٩): «ولا يستعمل ما قاله بعض الشعراء:

أعنت الشيخ بالسؤال تجده سلساً يلتقيك بالراحتين»

(٢١٥) نَعَمْ إِذَا مَسْمُوعُهُ قَدْ اتَّسَعَ
 (٢١٦) وَانْتَحَبَنَ مَا تَسْتَفِيدُ وَابْدَأْ
 (٢١٧) بِهَا الْمَسَانِيدَ وَكُتِبَ الْعِلَلِ
 (٢١٨) وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفِ الْمُشْتَهَرِ
 (٢١٩) بِالْعِلْمِ، وَالتَّضْيِيفُ وَالتَّخْرِيجُ مِنْ
 (٢٢٠) عِنَايَةِ الطَّالِبِ بِالْأَوَّلَى وَقَدْ
 (٢٢١) لِلْعِلْمِ بِالصَّحِيحِ لَكِنْ ذُو الْخَطَا
 أَوْ ضَاقَ وَقْتُ أَوْ يَدٌ فَلَمْ يَسْغِ
 بِالْكُتُبِ السُّتَّةِ ثُمَّ اتَّبَعَنَ
 وَكُتِبَ الضَّبْطُ وَشَكْلُ الْمُشْكِلِ
 وَلْتُثْقِنِ الْمُشْكِلَ وَلْتُذَكِّرِ^(١)
 أَنْفَعَ مَا يُعِينُ حِفْظاً وَلْتَكُنْ
 رَأَى الْأَهَمَّ مَا يُؤَدِّي مَنْ قَصَدَ
 أَتَى بِتِمَاتٍ وَفِي ذَا فَرْطَا



٣٤ - آداب كتابة الحديث

(٢٢٢) وَاتَّقِنِ وَاضْبِطْ مَا كَتَبْتَ سِيِّمًا
 (٢٢٣) يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَالْمَتْنُ مَتَى
 (٢٢٤) حُكْمًا بَعْغِيرِ وَجْهِهِ وَاخْتِلَافًا
 (٢٢٥) أَيْضًا وَفَرَّقُوا حُرُوفَ الْمُشْكِلِ
 (٢٢٦) فِي طُرَّةِ عَدِّ الَّذِي تَكَرَّرَا
 (٢٢٧) بِأَنَّهُ يُكْتَبُ لَفْظًا يُشْعِرُ
 (٢٢٨) ضَبْطًا لِأَسْمَاءِ بِلَادِ الْعَجَمِ
 (٢٢٩) وَكَرِهُوا الْمَشَقَّ مَعَ التَّغْلِيقِ مَعَ
 (٢٣٠) وَأَعْلَمُوا لِمُهْمَلٍ وَمُعْجَمٍ
 ذَا الْفَنِّ أَمَا سَنَدٌ فَقَلَمًا
 غَيْرَ خِيفِ الْإِثْمِ أَوْ أَنْ يُثْبِتَا
 هَلْ يَضْبِطُ الْمُشْكِلَ أَوْ مَا عُرِفَا
 بِالضَّبْطِ فِي الطُّرَّةِ وَالْبَعْضُ جَعَلَ
 بِأَخْرَفِ الْجُمْلِ وَالْبَعْضُ يَرَى
 بِهِ، وَمِنْ أَهَمِّ مَا يُحَرَّرُ
 كَذَا قَبَائِلِ الرُّوَاةِ فَاغْلَمْ
 خَطَّ دَقِيقِ حَيْثُ لَا عُذْرَ وَقَعَ
 وَلِيَحْذَرْنَ مِنْ اصْطِلَاحِ مَبْهَمِ

(١) فِي (خ): وَلِيَذَكِّرَ.

- (٢٢١) مَع نَفْسِهِ لَا يَقْتَضِيهِ الْمَصْطَلَحُ وَاسْتَغْمِلِ الدَّارَةَ فَضْلاً وَاضْطَلَحْ
(٢٢٢) بَعْضٌ عَلَى الْإِغْفَالِ حَتَّى يَغْرِضَا أَوْ يَقْرَأَ الْجُزْءَ فَلَا إِعْجَامَ اِزْتَضَى
(٢٢٣) وَاسْتَخَسَّنُوا الْوَضْلَ بِعَبْدِ اللَّهِ^(١) وَبِرَسُولِ اللَّهِ وَالْأَشْبَاهِ^(٢)
(٢٢٤) وَبِالصَّلَاةِ انْطِقْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَسْمُوعَةً لَكِنْ بِذَاكَ فَاقْرِنْ
(٢٢٥) مَا يُفْهِمُ الْحَالَ كَرَفَعَ رَأْسَكَ فِي الْحَيْنِ وَأَنْوَأَنَّ ذَا مِنْ عِنْدِكَ
(٢٢٦) وَبَعْضُهُمْ فِي ذَا أَجَازَ كَتَبَهَا وَلَمْ يَرِ الشَّيْخُ بِأَنَّ يَكْتُبَهَا

٣٥ - المقابلة

- (٢٢٧) وَالْعَرَضُ بِالْأَضْلِ مُهِمُّ أَمْرُهُ وَحَالَةُ السَّمَاعِ مِنْهُ خَيْرُهُ
(٢٢٨) حَيْثُ يَبَاشِرُ^(٣) لِتَأْنِي الْقَارِي بِهِ وَإِلَّا قَبْلُ فِي اخْتِيَارِ

(١) قال العراقي في التقييد والإيضاح ٢٠٨: اقتصر المصنف - أي ابن الصلاح - في هذا على الكراهة، والذي ذكره الخطيب في كتاب الجامع امتناع ذلك، فإنه روى فيه عن أبي عبدالله بن بطة أنه قال: هذا كله غلط قبيح، فيجب على الكاتب أن يتوقاه، ويتحفظ منه. قال الخطيب: وهذا الذي ذكره أبو عبدالله صحيح فيجب اجتنابه.

واقصر ابن دقيق العيد في الاقتراح على جعل ذلك من الآداب لا من الواجبات.

(٢) قال الأبناسي في الشذا الفياح ٣٣٥/١: ولا يختص ذلك بأسماء الله تعالى، بل أسماء النبي ﷺ، وأسماء الصحابة يأتي فيها مثل ذلك، مثاله: لو قيل: سَابَّ النبي ﷺ كَافِرًا. أو «قاتل ابن صفية في النار» - يريد: الزبير بن العوام - ونحو ذلك، فلا يجوز أن يكتب (ساب) أو (قاتل) في سطر، وما بعد ذلك في سطر آخر، وينبغي أن يجتنب أيضاً ما يستبشع، ولو وقع ذلك في غير المضاف إليه.

قال السيوطي في تدريب الراوي ٧٤/٢: ولا يكره فصل المتضايفين إذا لم يكن فيه مثل ذلك كسبحان الله العظيم يكتب (سبحان) آخر السطر و(الله العظيم) أوله، مع أن جمعهما في سطر واحد أولى.

(٣) في (خ): ما صورته بلشر، وهو نظم لقوله (ص ٤٣): «حين يحدث الشيخ أو يقرأ عليه». ولو قيل:

حيث يباشِر لتأني القاري

(٢٣٩) وَاخْتَارَ تَقْدِيمًا عَلَى التَّحْمُلِ
(٢٤٠) وَقِيلَ عَرَضُ الشَّخْصِ فَرْدًا أَضْدَقُ
(٢٤١) فَمَنْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ لَا يَسْهُو فَعَلْ
(٢٤٢) وَبَعْضُهُمْ جَوَزَ أَنْ يُقَابِلَا
(٢٤٣) إِبَاءَ ذَاكَ الشَّيْخِ عَنْ مُحَقِّقِي
(٢٤٤) عَنِ الْقَرْنَبِرِيِّ حُجَّةٌ إِذْ لَوْ قَنِغَ
مُطْلَقًا الشَّيْخُ لِيُسْرَ الْعَمَلِ
قَالَ وَبِالْأَشْخَاصِ ذَا يَفْتَرِقُ
فَرْدًا وَإِلَّا مَعَ غَيْرِهِ أَجَلْ
بِأَضْلِ شَيْخِ شَيْخِهِ وَنَقْلًا
شُيُوخِهِ إِذْ فِي اخْتِلَافِ الطَّرِيقِ
الْهَرَوِيِّ بِأَضْلِ الْأَضْلِ مَا وَسِعَ

٣٦ - إصلاح الخطأ

(٢٤٥) وَاضْطَلَحُوا أَلَّا يُغَيَّرَ الْخَلْلُ
(٢٤٦) صَوَابُهُ حَاشِيَةً^(١) وَقَدْ رَأَى
(٢٤٧) كِلَاهُمَا أَمَّا الْخَطَأُ فَمُمْتَنِعٌ
فِي الْأَضْلِ بَلْ ضُبِبَ فَوْقَ وَجِعِلْ
عَبْدُ الْعَزِيزِ^(٢) فِيهِ أَنْ لَا يَقْرَأَ
عَلَى النَّبِيِّ وَالصَّوَابَ مَا سَمِعَ^(٣)

(١) قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢/٢٦٦، وَمَا بَعْدَهُ: وَقِيلَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَمَامٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَابْنُ عَيْنَةَ، وَالنَّضَرُ بْنُ شَمِيلٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَعُفَّانُ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ رَاهُوِيَه. وَغَيْرُهُمْ.

بَلْ هُوَ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْخَطِيبُ فِي جَامِعِهِ مَذْهَبَ الْمُحَصِّلِينَ وَالْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ: أَنَّهُ يَصْلَحُ فِيغْيَرُ وَيَقْرَأُ الصَّوَابَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَا بَأْسَ بِإِصْلَاحِ اللَّحْنِ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) الْعَزْزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ.

(٣) قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢/٢٦٥: قَالَ الْمَصْنَفُ: وَلَمْ أَرِدْ ذَلِكَ لِغَيْرِ الْعَزْزِ، وَاسْتَحْسَنَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَاسَهُ غَيْرُهُ عَلَى إِذَا مَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ فَاسِدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ الْفَاسِدَ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ، وَلَا الصَّحِيحَ لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ.

٣٧ - التخريج للساقط

إِلَى الْيَمِينِ وَالْعُلُوِّ ثُمَّ فِي	(٢٤٨) وَخَرَجْنَا لِسَاقِطٍ بِعَاطِفٍ
وَفِي الَّذِي يَلِي بِقُرْبِ الْحَالِ	(٢٤٩) بَقِيَّةِ السَّطْرِ إِلَى الشِّمَالِ
تُكَرَّرُ الْكَلِمَةُ لَمْ تَسْقُطْ عَلَى	(٢٥٠) لِأَسْفَلٍ وَبَعْدَهُ أَكْتُبَ صَحَّ لَا
لِلشَّكِّ إِنْ نَفَلَا وَمَعْنَى اِزْتَضِي	(٢٥١) مَا صَحَّحُوا وَأَكْتُبَ عَلَى الْمُعْرَضِ ^(١)
مَعْنَى وَضُبُّ فَوْقَهُ صَادًا ثُمَّ ذ	(٢٥٢) صَحَّ وَمَا صَحَّ سَمَاعًا وَفَقَدْ ^(٢)



٣٨ - العالي والنازل

فِي طَلَبِ الْعُلُوِّ حَتَّى كَثُرَا	(٢٥٣) وَعَظُمَتْ رَغْبَةُ مَنْ تَأَخَّرَا
قُرْبُ مِنَ اللَّهِ بِهِ بَحَثَ لَهُ	(٢٥٤) خَلَلُهُ وَقَوْلُ مَنْ يَجْعَلُهُ
لِزِينَةِ الدُّنْيَا كَلَامٌ وَقَعُ	(٢٥٥) وَمَنْ يَقُلْ إِنَّ الْعُلُوَّ رَاجِعُ
قُرْبُ مِنَ الصَّحَّةِ ثُمَّ الْغَالِطُ	(٢٥٦) نَعَمْ لَهُ بِقِلَّةِ الْوَسَائِطِ
بِضَبِّ رَاوِيهِ عَلَى الْعَذْلِ عَلَا	(٢٥٧) مَنْ فَضَّلَ النُّزُولَ مُطْلَقًا بَلَى
قُرْبُ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ يَخْصُلُ	(٢٥٨) ثُمَّ الْعُلُوُّ خَمْسَةٌ فَلِأَوَّلُ
جَاءَ بِتِسْعٍ وَثَمَانٍ فِي الْعَدَدِ ^(٣)	(٢٥٩) مَعَ صِحَّةٍ لَنَا عُشَارِيًّا وَقَدْ
إِلَى إِمَامٍ وَهُوَ فِيمَا بَيْنَنَا	(٢٦٠) مَعَ ضَعْفِهِ ثُمَّ عُلوُّ قُرْبِنَا
سَبْعٌ وَوَاحِدٌ لِمَالِكٍ زِدْ	(٢٦١) وَبَيْنَ سَفِيَّانِ أَبِي مُحَمَّدٍ

(١) في الأصل: المَعْرُوض، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) في (خ): قد.

(٣) هذا بالنسبة للعراقي لا ابن دقيق العيد، إذ يقع له بسبع وثمان وتسع.

(٢٦٢) ثُمَّ الْعُلُوُّ لِإِمَامِي الْأَثَرِ
(٢٦٣) تَرْوِي بِسَبْعَةٍ عَنِ الْبُخَارِيِّ
(٢٦٤) وَالرَّابِعُ الْعُلُوُّ لِلتَّنْزِيلِ^(١)
(٢٦٥) بِالسَّنَدِ الْأَرْفَعِ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ^(٣)
(٢٦٦) مَكَانَ مَنْ سَاوَاهُ فِي الَّذِي نَزَلَ
(٢٦٧) تَسْوِيَةً مَعَ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ
(٢٦٨) ثُمَّ عُلوُّ قَدَمِ السَّمَاعِ فِي
(٢٦٩) وَابْنِ الْمُفَضَّلِ فَمَنْ مِنْ ذَا سَمِعَ
(٢٧٠) وَبَعْضُهُمْ مِنَ الْعُلُوِّ قَدْ جَعَلَ
(٢٧١) وَذَا عُلوُّ مَغْنَوِيٍّ وَإِذَا

وَذِي التَّصَانِيفِ الَّتِي بِهَا اشْتَهَرَ
كَذَا أَبُو دَاوُدَ فِي الْمِقْدَارِ
وَهُوَ اِغْتِبَارُ عَدَدِ^(٢) الْأُصُولِ
فَيَنْزِلُ الْبَعْضُ مِنَ الْعَالِيِ السَّنَدِ
وَحَيْثُ كَانَ شَيْخُنَا لَهُ حَصْلُ
فَهُوَ مِنَ الْمُصَافِحَاتِ الْعَلِيَّةِ
تَارِيخُهُ نَحْوُ ابْنِ بَنَتِ السَّلَفِي
عَنْ جَدِّ ذَاكَ عِنْدَهُمْ ذَا مُرْتَفَعٍ^(٤)
ضَبْطاً وَإِثْقَاناً وَإِنْ كَانَ نَزَلَ
تَعَارُضاً فِي مَوْطِنِ رُوعِي ذَا



(١) هذه التسمية اصطلاح من ابن دقيق العيد.

قال الأبناسي في الشذا الفياح ٤٢٤/٢: وسماه ابن دقيق العيد علو التنزيل، ولم يذكر ابن طاهر هذا القسم، وجعل القسم الثالث علو تقدم السماع، وجمع بينه وبين قسم تقدم الوفاة فجعلهما قسماً واحداً. وهذا النوع هو الذي يقع فيه الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحات.

قال السيوطي في تدريب الراوي ١٦٥/٢: وليس بعلو مطلق، إذ الراوي لو روى الحديث من طريق كتاب منها وقع أنزل مما لو رواه من غير طريقها وقد يكون عالياً مطلقاً أيضاً.

(٢) في (خ): الفرد.

(٣) في (خ): سد.

(٤) قال الأبناسي في الشذا الفياح ٤٣٢/٢: وجعل ابن طاهر وابن دقيق العيد تقدم السماع وتقدم الوفاة قسماً واحداً، وزادا بدل الساقط العلو إلى صاحبي الصحيحين، ومصنفي الكتب المشهورة.

وجعل ابن طاهر هذا قسمين أحدهما: العلو إلى البخاري ومسلم وأبي داود وأبي حاتم وأبي زرعة. والآخر: العلو إلى كتب مصنفة لأقوام كابن أبي الدنيا والخطابي وأشباههما.

- (٢٧٢) وَرَسَمُوا مُدَبَّجاً مَا سَمِعَا
(٢٧٣) أَنِّي مِنْ مُقَارِبٍ^(١) لَدَى الطَّبَقَةِ
(٢٧٤) وَابْنِ شِهَابٍ وَالْخَلِيفَةِ عُمَرَ
(٢٧٥) وَمَالِكٍ قَرِيبُهُ الْأَوْزَاعِي
(٢٧٦) فَذَاكَ مِنْ رَوَايَةِ الْأَكَابِرِ
كُلُّ قَرِينٍ مِنْ قَرِيبِهِ مَعَا
وَالسَّنُّ كَالدَّوْسِيِّ وَالصَّدِيقَةُ
وَابْنِ الْمَدِينِيِّ وَأَحْمَدُ الْأَبَرِ
فَإِنْ تَبَاعَدَا لَدَا السَّمَاعِ^(٢)
فِي طَبَقَاتِهِمْ عَنِ الْأَصَاغِرِ



٤٠ - المؤلف والمختلف

- (٢٧٧) وَلَهُمُ الْمُؤْتَلَفُ الْمُخْتَلَفُ
(٢٧٨) وَذَاكَ فَنُ وَاسِعُ التَّصْنِيفِ
(٢٧٩) وَلَنَذْكُرِ الْآنَ الَّذِي قَدْ خَالَفا
(٢٨٠) كَأَحْمَدَ بِالْجِيمِ فَرَدَ اسْمَ
(٢٨١) قُلْتُ أَبِي كَعَلِيٍّ هُوَ جَدُّ
(٢٨٢) أَبَا بَنٍ جَعْفَرَ كَحَتَّى وَكَذَا
(٢٨٣) وَأَتَشُّ جَدُّ مُحَمَّدِ بْنِ
(٢٨٤) بِثَالِثِ الْحُرُوفِ (قُلْتُ وَعَلِيٍّ)
خَطَا وَنُطْقاً فِيهِ جَمْعُ صَنَّفُوا
يَذْفَعُ مِنْ مَعَرَّةِ التَّضْجِيفِ
مَعَ قِلَّةٍ مِنْ طَرَفٍ لِيَتَغَرَّفَا
وَلَدُ عُجَيَانَ، وَأَبِي اللَّحْمِ
مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ يَغْقُوبَ أَنْفَرَدُ
جَدُّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَالِمٍ حَذَا^(٣)
الْحَسَنِ الصَّنْعَانِ أَعْجَمَ وَابْنِ
أَخُوهُ أَمْدُذَةُ^(٤) وَأَجْرُمُ اجْعَلِ

(١) في (خ): مقارباً.

(٢) في (خ): لذي السماعي.

(٣) توضيح مشتبه النسبة ١٤٦/١، زاد في الإكمال: سالم بن عبدالله بن أبأ الأندلسي، روى عن القبي وابن مزين.

(٤) هو علي بن الحسن بن آتش. قال في توضيح المشتبه (٢٠٥/١): «قيد عبد العزيز النخشي بخطه: آتش ممدوداً».

(٢٨٥) بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ هُوَ ابْنُ نَاهِسٍ
 (٢٨٦) ثُمَّ يَقُولُ وَلَهُمْ بَحِيرُ
 (٢٨٧) وَذَا مُجَبَّرٌ وَالِدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 (٢٨٨) رَوَى ابْنُهُ مُحَمَّدٌ عَنْ مَالِكٍ
 (٢٨٩) جَدُّ أَبِي هَذَا بَحِيرٌ وَلَدُ
 (٢٩٠) رَوَوْا، كَذَا ابْنُ أَبِي رِبِيعَةَ^(١)
 (٢٩١) بَعْدَهُمَا بَحِيرٌ بْنُ ذَاخِرٍ^(٢)
 (٢٩٢) وَابْنُ شَرْحِبِيلَ لِيَاكُ اثْنَانِ
 (٢٩٣) كَذَا ابْنُ أَوْسٍ وَكَذَا ابْنُ ثَعْلَبَةَ
 (٢٩٤) كَذَا ابْنُ سَعْدٍ قَبْلَهُ شُعْرَاءُ
 (٢٩٥) وَأَنَسِبَ فِي الْأَنْصَارِ تَزِيدُ أَبِي بَنِي^(٣)
 (٢٩٦) وَأَضْبَطُ بِفَتْحَتَيْنِ أَوْسُ بْنُ حَجَزٍ
 (٢٩٧) أَمَّا الصَّحَابِيُّ أَبُو تَمِيمٍ
 (٢٩٨) وَقِيلَ كَالْأَوَّلِ (قُلْتُ الْأَشْبَهُ
 (٢٩٩) وَافْتَحَ لَهُمْ فِي طَيِّءٍ حَسِينًا
 (٣٠٠) وَابْنُ سَعِيدٍ صَالِحٌ مُصَغَّرُ
 (٣٠١) فَالْأَوَّلُ الَّذِي رَوَى عَنْ عُمَرَ

فِي خَثْعَمٍ وَنَاهِسُ بْنُ عَفْرِسٍ
 بِفَتْحٍ بَاءٍ حَاوُهُ مَكْسُورُ
 صَاحِبُ مَالِكٍ وَعَنْهُ قَدْ كَانَ
 مَنَاقِرًا مُنْكَرَةً الْمَسَالِكِ
 رَيْنَسَانُ (قُلْتُ مِنْ بَنِيهِ عَدَدُ
 هُوَ وَالْأَنْصَارِيُّ^(٢) فِي الصَّحَابَةِ
 وَابْنُ جُبَيْرٍ^(٤) ذَا وَذَا مُعَافِرِي
 مِنْ أَضْبَحَ ذَاكَ وَذَا صَنْعَانِي
 وَالْبَجَلِيُّ^(٥) وَابْنُ نُوحٍ ذُو شَبَهٍ
 كُفْرٍ وَإِسْلَامٍ كَذَا أَبَاءُ^(٦)
 (قُلْتُ وَأَيْضًا فِي قُضَاعَةَ أَتَى)
 شَاعِرُهُمْ فِي جَاهِلِيَّةِ غَبَرِ
 فَحَاوُهُ أَضْمَمَ مَعَ سُكُونِ الْجِيمِ
 بِأَنَّ حُجْرًا جَدُّهُ لَا أَبَاهُ
 هُوَ ابْنُ عَمْرٍو وَأَكْسِرَنَّ السَّيْنَا
 فَرَدُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مُكَبَّرُ
 زَيْنُ بَنِي أُمَيَّةَ الْعَالِي الذُّرَا

(١) بحير بن أبي ربيعة المخزومي.

(٢) أبو سعد الخير.

(٣) المعافري، صاحب عمرو بن العاص.

(٤) تابعي، وقيل فيه بالجيم.

(٥) له قصة في أخبار بجيلة.

(٦) انظر تبصير المتنبي: (٦٠/١ - ٦٣).

(٧) تزييد بن جشم.

- (٢٠٢) وَصَغَّرُوا مُشَدَّادًا^(١) رَبِيعَةَ
 (٢٠٣) ابْنُ عُبَيْدٍ^(٢) شَاعِرٌ وَكُلُّهُ
 (٢٠٤) كَذَاكَ فِي نَسَبِ رَافِعِ بْنِ
 (٢٠٥) وَافْتَحَ وَشَدَّ الْبَاقِي اسْمَيْنِ هُمَا
 (٢٠٦) وَجَدُهُ وَالِدُ فَايِدٍ نَعَمَ
 (٢٠٧) وَابْنُ صُبَيْحٍ مُسْلِمٌ مُصَغَّرُ
 (٢٠٨) آخَرٍ مِثْلُهُ رَوَى ابْنُ الْمُثَنِّشِرِ
 (٢٠٩) صُبَّاحًا أَهْمِلُ وَاضْمُنْ مَعَ فَتَحَ بَا
 (٢١٠) قُلْتُ لِذَاكَ ابْنُ طَرِيفٍ وَوَلَدُ
 (٢١١) كَذَا ابْنُ قَيْسٍ وَابْنُ كَيْسَانَ مَعَا
 (٢١٢) وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِإِعْجَامٍ يَفِي
 (٢١٣) وَلَهُمُ الْحُرُّ بْنُ صِيَّاحٍ بِيَا
 (٢١٤) وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِإِعْجَامٍ أَبُو
 (٢١٥) كَذَا ابْنُ ضِيَّاحٍ مُحَمَّدٌ حَكَّوْا
 (٢١٦) ضَبَّاحُ الْكُوفِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَا
 (٢١٧) وَلَهُمُ فِي مِصْرَ شَيْخٌ اشْتَهَرَ
- وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ (قُلْتُ وَمَعَهُ
 رَوَى وَابْنُ حِصْنٍ أَيْضًا مِثْلُهُ^(٣)
 مِثْلُ شَدَّ أَيِ ابْنِ حَزْنٍ)
 زِيَادُ الدَّارِيِّ أَبُو إِبْرَاهِيمَا
 ابْنُ زِيَادٍ فِي اسْمِ إِبْرَاهِيمَ جَمَ^(٤)
 أَبُو الضُّحَى وَغَيْرُهُ وَكَبَّرُوا^(٥)
 عَنْ ذَا الْآخِرِ عَنْ أَبِيهِ كَمَا ذَكَرَ
 ابْنُ عَتِيكَ الْعَنْزِيُّ انْتَسَبَا
 هَذَا لِذَاكَ ابْنُ بُكَيْرٍ قَدْ وَرَدَ
 وَوَالِدُ لِمَعْقِلٍ قَدْ سَمِعَا
 فَرَدَّ رَوَى عَنْ عَمِّهِ مُطَرِّفٍ^(٦)
 وَمُهِمَلٍ فِي آخِرِينَ حُكِيَا
 ضِيَّاحُ الثُّغْمَانُ مِمَّنْ صَحِبُوا
 وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِتَوْحِيدٍ رَوَوْا
 وَشَيْخُ الْأَشْنَانِيِّ فِيمَا قِيلَا
 بِالنُّونِ وَالْجِيمِ وَوَهْمَا قَدْ ظَهَرَ^(٧)

(١) في «خ»: مسدداً، بعلامة الإهمال فوق السين.

(٢) في «خ»: عبد، والتصحيح من تبصير المتن (٥٩٢/٢).

(٣) أي شاعر مثله.

(٤) في «خ»: (ابن زياد في اسم أبي نعيم جم)، وهو نظم لقوله: «وأما إبراهيم بن زياد فجماعة».

(٥) في «خ»: كثروا، والصواب ما أثبتته.

(٦) في الإكمال (١٦٤/٥): مطروق، وفي تبصير المتن: مطروق.

(٧) في الأصل: (وهما ظهر) ولا يستقيم الوزن، المقصود بذلك: الصئاج: يوسف بن عبد العظيم المصري.

(٢١٨) مِنْ وَلَدِ الْخَزَرَجِ أَغْجَمَ ضَجْرٌ^(١)
 (٢١٩) قُلْتُ بَلَى قَالَضَمُّ وَإِلْهَمَالُ
 (٢٢٠) قَالَ وَبِإِلْهَمَالِ عَيْثُ فِي النَّسَبِ
 (٢٢١) قُلْتُ وَفِي الْإِكْمَالِ شَدُّ الْيَاءِ
 (٢٢٢) وَأَغْجَمَنْ مِنْ قَبْلِ نُونٍ مِنْ مَعَدٍ
 (٢٢٣) عَيْشَمُسٍ اكْسِرَنَّ الْبَاءُ لَهُ
 (٢٢٤) وَإِبْنُ رَبَاحٍ بَعْلِي صُغْرَا
 (٢٢٥) قُلْتُ لِذَاكَ ابْنُ عَلِيٍّ مَسْلَمَةٌ
 (٢٢٦) فِي جُشَمٍ وَإِبْنُ يَزِيدٍ الْحَنْظَلِي
 (٢٢٧) وَالْوَاسِطِيُّ مُحَمَّدٌ أَبُوهُ
 (٢٢٨) قِيلَ كَذَاكَ الْأَسَدِيُّ سَمِعَا
 (٢٢٩) قُلْتُ كَذَا عُبَادَةُ ابْنُ عُمَرَ
 (٢٣٠) وَإِبْنُ مُحَمَّدٍ عَتِيقٌ صَغُرُوا
 (٢٣١) قُلْتُ كَذَا ابْنُ عَامِرٍ مِنْ أَسَدٍ
 (٢٣٢) وَإِبْنُ عَتِيقٍ أَوْ عَتِيقٌ سَنَدُ
 (٢٣٣) لِلْجُهَنِيِّ الرَّبْعَةُ ابْنُ عُثْمٍ
 (٢٣٤) قُلْتُ وَعُثْمُ أَبُوهُ مُعَاوِيَةُ
 (٢٣٥) لِذَاكَ عَمٌّ وَهُوَ ابْنُ الْمُنْتَجِعِ
 (٢٣٦) وَالِإِدُّ مُوسَى بْنُ قُرَيْرٍ كَرَّرَا
 (٢٣٧) وَالِإِدُّ عَبْدُ الْمَلِكِ أَزْتَضَوْهُ

وَتُنُّ بِالْجِيمِ سِوَاؤُهُ صَخْرُ
 امْرَأَةٌ تُذَكِّرُ فِي الْأَمْثَالِ^(٢)
 وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو جَدُّهُ الْغَوْثُ انْتَسَبَ
 وَأَغْجَمَ الْعَيْنَ وَلَا سَوَاءَ
 عَتِثُ بْنُ أَفْيَانَ بْنِ قَحْمٍ انْفَرَدَ
 ابْنُ عَدِيٍّ فِي طَيِّئٍ وَبَاهِلَةٍ
 كَانَ ابْنُهُ يَكْرَهُ أَنْ يُصَغَّرَا
 كَذَا ابْنُ عَبَادٍ عَلِيٍّ تَرْجَمَهُ
 عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ لَا عَلِيٍّ
 عَبَادَةُ بِالْفَتْحِ خَفَّفُوهُ
 أَبَاهُ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ سَمِعَا
 كَذَا أَخُو الْأَوَّلِ يَخْيَى اشْتَهَرَا
 عَنِ الدَّرَاوَزْدِيِّ فِيمَا ذَكَرُوا
 صَغُرَ كَذَا ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَامِدٍ
 لِلنَّخَعِيِّ وَإِبْنُ عَتِيقٍ عَدَدُ
 أَهْمِلُ وَتِلْكَ وَسِوَاهُ عَنْهُمْ
 فِي عَامِرٍ أَهْمِلُ وَتِلْكَ ثَانِيَةٌ
 وَإِبْنُ نُعَيْمٍ جَدُّ طَارِقٍ سَمِعَ
 رَأُوهُ صَغُرَ قُلْتُ أَيْضاً صَغُرَا
 لِأَخِيذِ مَالِكٍ كَذَا أَخُوهُ

(١) حرك للضرورة والأصل: ضجْر، وكذا صخر.

(٢) هي: مخر بنت لقمان بن عاد. (توضيح المشتبه: ٤١٦/٥).

(٢٣٨) عَبْدُ الْعَزِيزِ وَكَذَا عَبْدُ اللَّهِ
 (٢٣٩) مَغْوِيَّةٌ بِالْقَصْرِ مَعْدُومُ الشَّيْبَةِ
 (٢٤٠) وَغَيْرُهُ أَمْدُذُ (قُلْتُ ابْنُ أَجْرَمَ
 (٢٤١) وَمِثْلُهُ مَعَ ضَمَّةٍ فِي وَاحِدٍ
 ابْنُ قُرَيْرٍ تَابِعٌ مِنَ الرُّوَاةِ^(١)
 ابْنُ امْرِئِ الْقَيْسِ أَيْ ابْنُ ثَعْلَبَةَ
 مَغْوِيَّةٌ افْتَحَ مُعْجَمًا فِي خُتْمِ
 مَنْ غَيَّرَتْ كُنْيَتَهُ بِرَاشِدٍ

٤١ - المتفق والمفترق

(٢٤٢) وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ
 (٢٤٣) فِي الْأَبِ وَالْجَدِّ وَالِاسْمِ مَثَلًا
 (٢٤٤) وَهُوَ مُهِمٌّ لِاشْتِبَاهِهِ وَقَدْ
 (٢٤٥) مُصَحَّحٌ وَرُبَّمَا قَدْ يَحْصُلُ
 مَا خَطُّهُ وَلَفْظُهُ يَتَّفِقُ
 لِكِنَّهُ فِي نَفْسِ الْإِنْتِهَاءِ يُفْصَلُ^(٢)
 يُفْضِي لِتَضَحِيحِ ضَعِيفِ أَوْ لِرَدِّ
 فِي نَسَبٍ أَطْلَقَهُ فَيُشْكَلُ

٤٢ - الألقاب

(٢٤٦) وَسَمٌّ بِالْأَلْقَابِ مَا قَدْ وُضِعَا
 (٢٤٧) عَلَى سَبِيلِ عِلْمِيَّةٍ^(٣) وَذَا
 (٢٤٨) أَرَادَ كَشَفَ اسْمٍ أَتَى مُلَقَّبًا
 (٢٤٩) مُبَاشِرًا بِهَا وَلَكِنْ وَصِفَا
 تَعْرِيفَ عَيْنٍ عَيَّنَتْ مَا وَقَعَا
 إِلَيْهِ يَخْتِاجُ الْمُحَدِّثُ إِذَا
 وَقَدْ نُهِنَا نَحْنُ أَنْ نُلَقَّبَا
 بِالْحِلِّ لِلتَّعْرِيفِ حَيْثُ وَقَفَا

(١) بقي عليه: «المَجْرِبُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ، وَالْمُجَرِّبُ سَلَمَةُ بْنُ عَمْرٍو...»
 الاقتراح (ص ٦٥).

(٢) كَذَا فِي (خ)، لَكِنَّهُ لَا يَتَزَنُ، وَلَوْ قَالَ: (لَكِنَّهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ انْفَصَلًا) لَا تَزَنُ، وَهُوَ
 نَظْمٌ لِقَوْلِهِ (ص ٦٥): «وَيَفْتَرِقَانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ».

(٣) هُوَ نَظْمٌ لِقَوْلِهِ فِي الْأَقْتِرَاحِ (ص ٥١): «لَا عَلَى سَبِيلِ الْأَسْمَاءِ الْعِلْمِيَّةِ».

(٣٥٠) عَلَيْهِ تَغْرِيفٌ فَإِنْ لَمْ يَقِفْ مَعَ تَأْذُ فَهُوَ بِالنَّهْيِ حَفِي

٤٣ - الموافقات والأبدال

(٣٥١) وَحَرَّضُوا عَلَى الْمُوَافَقَاتِ
(٣٥٢) لَا مِنْ طَرِيقِ الْجَلَّةِ الْأُئِمَّةِ
(٣٥٣) جِزْصُهُمْ فِيهَا بِشَرْطِ أَنْ عَلَتْ
(٣٥٤) فَتِلْكَ الْأَبْدَالُ بِشَرْطِ كَوْنِهَا
(٣٥٥) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ شَيْخُ مُسْلِمٍ
(٣٥٦) أَيْ عَنْ سُلَيْمَانَ فَذَلِكَ عَنْ أَبِي
(٣٥٧) فِي الصُّومِ فَالشَّيْخَانِ فِي ذَا وَوَفَّقَا
(٣٥٨) أَمَّا لِشَيْخٍ وَاحِدٍ فَانْتَشَرَتْ
(٣٥٩) فِي ذَا التَّصَانِيفِ وَفِيهِ جَمْعَا
(٣٦٠) وَلِشَيْوْخِي الْعُلُوِّ يَأْتِي

٤٤ - معرفة الثقات

(٣٦١) وَلَا خَفَا بِالشَّرْطِ فِي الْعَدَالَةِ
(٣٦٢) مَعَهَا وَلِلضَّبْطِ مَزِيدٌ فِي الْخَبَرِ
(٣٦٣) بِأَنَّهُ يُطْلَقُ لَفْظُ الثُّقَّةِ
(٣٦٤) لِعَيْنِهِ وَذَا هُوَ الْمَسْتُورُ قَدْ
(٣٦٥) عِنْدَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْمَسْتُورَا
(٣٦٦) وَإِنْ جَهِلْتَ رَأْيَهُ فَلَا اقْرَبْ

- (٣٦٧) وَيُعْرِفُ الثَّقَاتُ بِالتَّزْكِيَةِ
 (٣٦٨) أَلْفَظُهُ مِنْ كُتُبِ الرِّجَالِ
 (٣٦٩) أَوْ بِاخْتِجَاجِ أَحَدِ الشَّيْخَيْنِ فِي
 (٣٧٠) يَمِيزُهَا إِطْبَاقُ جُلِّ الْأُمَّةِ
 (٣٧١) وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ تَكَلَّمُوا
 (٣٧٢) فَإِنَّهُمْ بِذَاكَ جَازُوا الْقَنْطَرَةَ
 (٣٧٣) إِلَّا بِحُجَّةٍ وَظَنٍّ وَنَمَا
 (٣٧٤) نَعَمْ فَقَدْ نُرْجِحُ السَّالِمَ مِنْ
 (٣٧٥) أَوْ بِتَخْرِيجِ الْأُولَى قَدْ خَرَجُوا
 (٣٧٦) بَعْدَهُمَا الصَّحِيحَ أَوْ تَتَّبِعِ



٤٥ - معرفة الضعفاء

- (٣٧٧) وَهُوَ ضَرُورِيٌّ بِهَذَا الْفَنِّ
 (٣٧٨) وَرَدَّ مَنْ رَدَّ الَّذِي مَا فُسِّرَا
 (٣٧٩) مِنْ بَعْضِهِمْ جَزَحٌ فَلَمَّا اسْتَفْسِرَا
 (٣٨٠) بِذَاكَ، وَالْآفَةُ فِي ذَا تَدْخُلُ
 (٣٨١) بِسَبَبِ الْهَوَى وَإِنْ تَنَزَّهَا
 (٣٨٢) لِبَغْضٍ مَنْ وَرَّخَ آخِرًا عَلَى
 (٣٨٣) بَادِرَةٍ لِلْمُتَّقِينَ وَذَكَرَ
 (٣٨٤) مِنْ قُدَمَاءِ الْعُلَمَاءِ وَحَكَمَ
 (٣٨٥) وَرَدَّ جَزَحَ مَنْ يَعْلَمُ اشْتَهَرَ
 (٣٨٦) وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَ الْمُعْتَقَدُ
 (٣٨٧) طَغْنًا وَتَكْفِيرًا وَتَبْدِيعًا سَلَفَ
- إِذْ يَنْتَفِي بِهِ ضِعَافُ الْمَثْنِ
 لِلْخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ كَمَا جَرَى
 ذَكَرَ غَيْرَ جَارِحٍ وَمَا دَرَا
 مِنْ أَوْجِهِ شَرُّهَا التَّحَامُلُ
 الْأَقْدُمُونَ عَنْ هَوَى يُهْوِي أَنْتَهَى
 أَنَّ حُظُوظَ النَّفْسِ قَدْ تُفْضِي إِلَى
 مِنْ ذَا ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ شَيْئًا قَدْ غَبَرَ
 بِرَدِّ قَوْلِ الْقُرْنَاءِ ذِي الثُّهَمِ
 بِحَمْلِهِ إِلَّا بِتَبْيَانٍ ظَهَرَ
 فَإِنَّهُ أَوْجَبَ مَا يُسْتَبَعَدُ
 وَهُوَ كَثِيرٌ فِي أَوَاسِطِ السَّلَفِ

(٣٨٨) وَمِنْ هُنَا يَجِبُ أَنْ نَتَّبِعَا
 (٣٨٩) فَإِنْ يُخَالِفُ فَازْدَدَنَّ الْجَرْحَا
 (٣٩٠) لِذَاكَ إِنْ أَطْلِقَ لَمْ يُقَيَّدِ
 (٣٩١) وَمَنْ لَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُعَدِّلِ
 (٣٩٢) وَالنَّفْلُ عِنْدَنَا فَلَا يُغْتَبَرُ
 (٣٩٣) إِلَّا بِجَحْدِ مُتَوَاتِرِ شَرْعِ
 (٣٩٤) لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ أَقْبَلُ
 (٣٩٥) إِذْ جَوَّزُوا أَنْ يَكْذِبُوا [لِلنُّصْرَةِ] ^(١)
 (٣٩٦) نَعَمْ مَحَلُّ نَظَرٍ أَنْ يَنْقُلَا
 (٣٩٧) يَجِيءُ إِلَّا الرَّدُّ عِنْدَ مَنْ مَنَعَ
 (٣٩٨) وَنَحْنُ أَيْضاً فَتَرَى التَّرْكَ لِمَنْ
 (٣٩٩) يَكُونُ ذَاكَ الْمَثْنُ لَا يُوْجَدُ
 (٤٠٠) وَالثَّالِثُ اخْتِلَافُ ذِي التَّصَوُّفِ
 (٤٠١) فَإِنَّهُ أَوْجَبَ أَيُّ نَفَرَةٍ
 (٤٠٢) إِذِ الْمَقَامُ خَطِرٌ شَدِيدٌ
 (٤٠٣) آتِيهِ بِالْإِنْذَارِ بِالْحَزْبِ وَمَنْ
 (٤٠٤) يَسَعُهُ وَلَوْ بِقَلْبٍ وَخَدَهُ
 (٤٠٥) وَالرَّابِعُ الْقَذْحُ لِأَجْلِ الْجَهْلِ
 (٤٠٦) لِحَقِّهَا وَبَاطِلِ مِنْهَا جَا
 (٤٠٧) لَهُ إِذِ النَّاسُ لِأَنْوَاعٍ حَوُوا
 (٤٠٨) وَانْقَسَمَتْ نَوْعَيْنِ حَقٍّ قَدْ آتَى

مَذْهَبَ حَاكِمٍ وَمَجْرُوحَ مَعَا
 حَتَّى يَبِينَ وَجْهَهُ مُصَحَّحَا
 أَوْ وَثَّقَ الْمَجْرُوحُ فَالْجَرْحُ اِزْدَدِ
 فَقِفْ وَلَا تَجْرَحْ وَلَا تُعَدِّلِ
 فِيهِ الْمَذَاهِبُ فَلَا تُكْفَرُ
 كَيْفَ مَعَ التَّقْوَى وَذَا قَدْ انْتَزَعَ
 مِنْ غَيْرِ خَطَابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
 مَذْهَبَهُمْ كَبَعْضِ كَرَامِيَّةٍ
 مُبْتَدِعٍ مَا شَدَّ رَأْيُهُ فَلَا
 شَهَادَةَ لِتُهْمَةٍ إِذَا تَقَعَ
 دَعَا إِهَانَةً لَهُ إِلَّا بِأَنْ
 إِلَّا لَهُ فَلَا أَخْذَ عَنْهُ أَجُودُ
 وَأَهْلُ عِلْمِ الظَّاهِرِ الْمُشْرِفِ
 وَقُلْ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ ذِي الْعُمْرَةِ
 فَالْقَذْحُ فِي مُحَقِّقِهِمْ مَوْعُودُ
 تَرَكَ الْإِنْكَارَ لِباطِلٍ فَلَنْ
 لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ بَعْدَهُ
 مَرَاتِبُ الْعِلْمِ وَجَهْلُ الْفَضْلِ
 وَهُوَ أَخِيرًا أَكْثَرُ اخْتِياجَا
 حَتَّى عُلُومٌ لِأَوَائِلِ اخْتَدَوْا
 كَالطَّبِّ ^(٢) وَالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ ^(٣)

(١) ليست موجودة في الأصل، وهي زيادة يقتضيها الوزن والمعنى.

(٢) في (خ): كَالْحَطْبِ.

(٣) في (خ): لعل الصواب: والهندسة بألف الإطلاق.

(٤٠٩) وَبَاطِلُ أُنَى كَالطَّبِيعِيَّاتِ
 (٤١٠) كَذَاكَ أَحْكَامُ الثُّجُومِ وَالَّذِي
 (٤١١) وَالْخَامِيسُ الْأَخْذُ عَلَى التَّوَهُمِ
 (٤١٢) وَمَنْ أَتَى هَذَا فَرَجَمَا ظَنًّا
 (٤١٣) وَهُوَ إِذَا الْجَارِحُ بِالْعِلْمِ اشْتَهَرَ
 (٤١٤) قَالَ وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ لَا يُخْتَلَفُ
 (٤١٥) سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فَأَنْكَرَا
 (٤١٦) لِيَمُضَرَ لاجْتِمَاعِ بِي فَانْظُرْ إِلَى
 (٤١٧) وَحَيْثُ جَمْعُ ذِي الشُّرُوطِ عَسْرًا
 (٤١٨) أَغْرَاضُ كُلِّ حُفْرَةٍ عَلَى شِفَا
 (٤١٩) طَائِفَتَانِ وَهُمَا الْحُكَّامُ
 (٤٢٠) وَكَمَلْتُ بِالْقَرَبِ^(١) مِنْ وَدَانَا
 (٤٢١) عَامَ ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ أَتَتْ
 (٤٢٢) وَعَدُّهَا سَبْعُ تَلِي عِشْرِينَ
 (٤٢٣) فَلْيَدْعُ لِي نَاطِرُهَا بِهَا الْمَغْفِرَةُ
 (٤٢٤) وَلَيْسَتْ الْعَيْنُ فَلَيْسَ يَسْلَمُ
 (٤٢٥) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا يُحِبُّ
 (٤٢٦) وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
 (٤٢٧) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْطَالِ

وَكَاكَ كَثِيرٍ مِنَ الْإِلَهِاتِ
 يَجْرَحُ فَلْيُمَيِّزَنَّ هَذِي وَذِي
 مَعَ قِلَّةِ التَّوَرُّعِ الْمُسْلَمِ
 لِقَوْلِهِ إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ
 مَعَ قِلَّةِ التَّقْوَى عَظِيمٍ فِي الضَّرَرِ
 فِي قَوْلِهِ فِي الْجَرْحِ إِذْ شَخَّصَ وَصِفَ
 وَقَالَ ذَاكَ صَاحِبِي لَوْ حَضَرَا
 هَذَا التَّعَلُّقِ الْبَعِيدِ مَثَلَا
 كَانَ الْكَلَامُ فِي الرُّجَالِ خَطِرًا
 مِنْ حُفْرِ النَّارِ عَلَيْهَا وَقَفَا
 ثُمَّ الْمُحَدِّثُونَ وَالسَّلَامُ
 فِي رَابِعِ الْعِشْرِينَ مِنْ شُعْبَانَا
 مِنْ بَعْدِ سَبْعِ مِائَةٍ قَبْلُ خَلَّتْ
 مِنْ قَبْلِهَا أَرْبَعَةٌ مِئِينَا
 وَنُضْرَةٌ مَعَ الْوُجُوهِ النَّضِيرَةِ
 مِنْهُ سِوَى مَنْ حَفِظُوا وَعَصِمُوا
 عَوْدًا عَلَى بَدْءِ قَنِعَمِ الرَّبِّ
 عَلَى النَّبِيِّ الرَّؤُوفِ^(٢) الرَّحِيمِ
 خَيْرِ صَحَابَةِ وَخَيْرِ آلِ



(١) فِي الْأَصْلِ: بِالْحَدَثِ.

(٢) دُونَ وَارٍ كَمَا هِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ.



الفهرس



الموضوع	الصفحة
● المقدمة	٥
بين الاقتراح ونظمه	٧
اهتمام العلماء بالنظم	٨
وصف النسخة المعتمد عليها في التحقيق	٩
منهجي في التحقيق	١٠
● ترجمة الناظم	١١
ثناء العلماء عليه	١٣
أخلاقه	١٣
تلاميذه	١٤
مناصبه	١٤
مؤلفاته وأماله	١٤
وفاته	٢١
● ترجمة صاحب الأصل	٢٣
● صورة المخطوطة	٢٧
● النظم	٢٩
١ - الصَّحِيحُ	٢٩
٢ - الحسن	٣٠
٣ - الضَّعِيف	٣٣
٤ - المرسل	٣٥

٣٥	٥ - المنقطع والمعضل
٣٥	٦ - المقطوع
٣٥	٧ - الموقوف
٣٥	٨ - المرفوع
٣٦	٩ - الموصول
٣٦	١٠ - المسند
٣٦	١١ - الشاذ والمنكر
٣٦	١٢ - الغريب، العزيز، المشهور
٣٧	١٣ - المسلسل
٣٧	١٤ - المعنعن
٣٨	١٥ - التَّدْلِيسُ
٣٨	١٦ - المضطرب
٣٩	١٧ - المدرج
٤٠	١٨ - التمييز بين ألفاظ الأداء
٤٠	١٩ - الموضوع
٤١	٢٠ - المقلوب
٤٢	٢١ - كيفية السماع والتحمل
٤٢	٢٢ - متى يصح سماع الصغير
٤٢	٢٣ - التعبير في التصانيف
٤٣	٢٤ - من نسب الشيخ في أول الجزء
٤٣	٢٥ - النسخ التي إسنادها واحد
٤٤	٢٦ - الاقتصار على بعض الحديث
٤٤	٢٧ - تقديم المتن على السند
٤٤	٢٨ - إذا سمع من الشيخ إسناد كتاب جملة
٤٥	٢٩ - إذا قال الشيخ مثله
٤٥	٣٠ - بيان ما يقع في السماع من الوهن
٤٦	٣١ - إذا روى الحديث عن شيخين
٤٦	٣٢ - آداب المحدث
٤٨	٣٣ - آداب الطالب

٤٩	٣٤ - آداب كتابة الحديث
٥٠	٣٥ - المقابلة
٥١	٣٦ - إصلاح الخطأ
٥٢	٣٧ - التخريج للساقط
٥٢	٣٨ - العالي والنازل
٥٤	٣٩ - المدبج
٥٤	٤٠ - المؤلف والمختلف
٥٨	٤١ - المتفق والمفترق
٥٨	٤٢ - الألقاب
٥٩	٤٣ - الموافقات والأبدال
٥٩	٤٤ - معرفة الثقات
٦٠	٤٥ - معرفة الضعفاء
٦٣	● الفهرس

